مجلة كلية الآداب بقنا (دورية أكاديمية علمية محكمة)

الاتجاهات النقدية لمفهوم جودة الحياة

خالد إبراهيم أحمد جاد الرب
مقيد ومسجل بالدراسات العليا في قسم علم الاجتماع
كلية الآداب – جامعة جنوب الوادي

د. محمد محمود خضر سعيد
أستاذ مساعد بقسم علم الاجتماع
كلية الآداب – جامعة جنوب الوادي

د. زينب جاد الرب عبدالوهاب حسين
مدرس بقسم علم الاجتماع
كلية الآداب – جامعة جنوب الوادي

DOI: 10.21608/qarts.2025.328461.2088

مجلة كلية الآداب بقنا – جامعة جنوب الوادي – المجلد (٣٤) العدد (٦٦) يناير ٢٠٢٥

الترقيم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة ISSN: 1110-614X

الترقيم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية ISSN: 1110-709X

موقع المجلة الإلكتروني: https://qarts.journals.ekb.eg

الاتجاهات النقدية لمفهوم جودة الحياة

الملخص:

يتناول البحث مفهوم جودة الحياة كظاهرة مركبة تشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية التي تؤثر على رفاهية الأفراد والمجتمعات. فيما يركز البحث على تحسين جودة الحياة في القرى المصرية كهدف استراتيجي يتطلب تطوير المبادرات والمشروعات التنموية، مع تسليط الضوء على أهمية توافر الخدمات الأساسية مثل توصيل الغاز الطبيعي. كما يتناول البحث مجموعة من المفاهيم والنظريات السوسيولوجية الضرورية لفهم العلاقة المعقدة بين التنمية والبنية الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك الحداثة، التنمية المستدامة، المساواة، والعدالة. يُبرز البحث أهمية تقييم استراتيجيات توصيل الغاز الطبيعي في سياق تفاعل المجتمع المحلي مع التغيرات الجديدة، مشددًا على ضرورة فهم التحديات والفرص التي تواجه المجتمعات الريفية في صعيد مصر. بينما يهدف البحث إلى تقديم تحليل شامل للأبعاد المختلفة لجودة الحياة والتنمية، مما يسهم في توضيح كيفية تطبيق هذه المفاهيم بشكل فعال لتحسين الظروف المعيشية في القرى المصرية.

الكلمات المفتاحية: الاتجاهات، النقدية، جودة، الحياة.

تمهيد:

تعتبر جودة الحياة مفهومًا مركبًا يشمل العديد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية التي تؤثر على رفاهية الأفراد والمجتمعات، ويناقش مواضيع مختلفة مثل تلك المتعلقة بالرفاهية العادلة والمستدامة، وأنماط الحياة، وتنظيم الاقتصاد والرفاهية، فضلاً عن الجوانب المتعلقة بقياس جودة الحياة في المدن الصغيرة والمجتمعات المحلية من حيث توافر الخدمات العامة والبنية التحتية (Bianco, Adele& et al, 2019: PP 1-2)، وفي سياق القرية المصرية، يُعد تحسين جودة الحياة مفهومًا وهدفًا استراتيجيًا تسعى لتحقيقه العديد من المبادرات والمشروعات التنموية، من أجل تحسين الظروف المعيشية والبنية التحتية في المناطق الأكثر احتياجًا، مع التركيز على توفير الخدمات الأساسية مثل توصيل الغاز الطبيعي وغيرها، كذلك فإن تحسين جودة الحياة في هذه القرى تتطلب تحليلًا دقيقًا لمجموعة من المفاهيم والنظريات السوسيولوجية التي تساهم في فهم العلاقات المعقدة بين التنمية والبنية الاجتماعية والاقتصادية، وهناك العديد من هذه المفاهيم، على سبيل المثال لا الحصر، الحداثة والتنمية والاستدامة، المساواة والاعتماد والعدالة، وبعض مفاهيم الرأسمال الاجتماعي والبشري، كما أن تقييم استراتيجية توصيل الغاز الطبيعي لا يمكن أن يتم بمعزل عن هذه المفاهيم، حيث أن النجاح في تنفيذ مثل هذه الاستراتيجيات يعتمد على مدى استيعاب وتأقلم المجتمع المحلي مع التغييرات والتطورات الجديدة.

وفي هذا الفصل، نستعرض أبرز المفاهيم والنظريات السوسيولوجية المتعلقة بجودة الحياة والتنمية، مع التركيز على كيفية تطبيقها في سياق القرى الريفية بصعيد مصر (إجرائيًا)، من منظور سوسيولوجي شامل، يتيح فهمًا أعمق للتحديات والفرص التي تواجهها هذه المجتمعات في سعيها نحو تحسين جودة الحياة.

مشكلة الدراسة:

تعتبر جودة الحياة من المفاهيم التي تكتسب أهمية متزايدة في مختلف المجالات، بما في ذلك علم الاجتماع، والاقتصاد، والصحة العامة. ومع تزايد الضغوطات الاجتماعية والاقتصادية، تظهر الحاجة إلى فهم أعمق لمكونات جودة الحياة وتأثيرها على الأفراد والمجتمعات. لذا، تتمثل مشكلة الدراسة في تحديد الاتجاهات النقدية المختلفة لمفهوم جودة الحياة وكيفية تأثير هذه الاتجاهات على السياسات العامة والممارسات الاجتماعية.

أهداف الدراسة:

١. **تحليل مفهوم جودة الحياة** :فهم المكونات الأساسية لجودة الحياة ومعايير تقييمها.
٢. **استكشاف الاتجاهات النقدية** :تحديد الاتجاهات النقدية المختلفة المتعلقة بجودة الحياة وتأثيرها على المجتمع.
٣. **تقييم تأثير السياسات** :دراسة كيف تؤثر السياسات العامة على جودة الحياة في المجتمعات المختلفة.
٤. **تقديم توصيات** :اقتراح استراتيجيات لتحسين جودة الحياة بناءً على النتائج المستخلصة من الدراسة.

تساؤلات الدراسة:

١. ما هي العوامل الأساسية التي تحدد جودة الحياة في المجتمعات المختلفة؟
٢. كيف تتباين الاتجاهات النقدية لمفهوم جودة الحياة بين الثقافات المختلفة؟
٣. ما هو تأثير السياسات العامة على جودة الحياة في المجتمعات المعاصرة؟
٤. كيف يمكن قياس وتحليل جودة الحياة بشكل فعال في السياقات المختلفة؟

المحور الأول: مفاهيم الدراسة:

١. جودة الحياة (Quality of life):

يعرف أرسطو (٣٨٤-٣٢٢ قبل الميلاد) جودة الحياة الاجتماعية بأنها "عمل يقوم به كلٌ من الجمهور والأشخاص ذوي النقاوة حيث أنهم يتصورون بأن "الحياة الجيدة" أو "عمل الخير" هو نفس الشيء مثل "أن تكون سعيدًا"، ولكن ما يشكل السعادة هو موضع خلاف، فالبعض يقول شيئًا واحدًا والبعض الآخر يقول شيئًا آخر، وفي الواقع في كثير من الأحيان يقول نفس الرجل أشياء مختلفة في أوقات مختلفة: عندما يمرض يعتقد أن الصحة هي السعادة، وعلى الرغم من أن مصطلح "جودة الحياة" لم يكن موجودًا في اللغة اليونانية قبل ٢٠٠٠ عام، إلا أن أرسطو قدّر بوضوح أن جودة الحياة تعني أشياء مختلفة لأناس مختلفين. كما أدرك أيضًا أن الأمر يختلف وفقًا للوضع الحالي للشخص، وهو مثال على ظاهرة تسمى الآن تحول الاستجابة، ونادرًا ما يتم ذكر جودة الحياة حتى القرن العشرين، على الرغم من أن أحد المعلقين الأوائل على هذا الموضوع أشار إلى أنه يمكن التضحية بالسعادة من أجل جودة الحياة: "الحياة في أنبلها تترك مجرد السعادة بعيدًا؛ وفي الواقع لا يمكنها تحملها... السعادة ليست هدفًا لجودة الحياة". الحياة: الحياة ليس لها هدف: إنها غاية في حد ذاتها، والشجاعة تكمن في الاستعداد للتضحية بالسعادة من أجل نوعية حياة أكثر كثافة". كما أن جودة الحياة: تشمل نطاق التجارب الإنسانية، والحالات، والتصورات، ومجالات التفكير المتعلقة بموضوع حياة الفرد أو المجتمع، ويمكن لنوعية الحياة أن تكون موضوعية وذاتية تشمل الثقافية والجسدية والنفسية والشخصية والروحية والمالية والسياسية. (Fayers& Machin, 2016: P 6).

كذلك فإن ماهية جودة الحياة ترتبط بالقيم والأهداف والسياق الاجتماعي والثقافي والبيئي الذي يعيش ويعمل ويلعب فيه الشخص، ولقد تم النظر إلى جودة الحياة على أنها مرتبطة بالمستوى الذي تحدده معايير جودة الحياة، والتي تعتمد على كل من التقييم الذاتي والقياس الموضوعي لما هو المقصود بـ "الجودة"، كما تمت الإشارة سابقًا، قد تتأثر تقييمات الأشخاص الذاتية لجودة الحياة بشكل عام ولمجالات محددة لجودة الحياة بخصائصهم الديموغرافية، وبالمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الموضوعية المضمنة في المكان أو المكان الذي يعيش فيه الناس وأين ينفقون، مما قد يؤثر على تجارب جودة الحياة الخاصة بهم، ويساهم في أحكام الناس على حياتهم، وقد تحدد جودة الحياة مستوى قياسيًا من الشعور العاطفي، الرفاه الجسدي والمادي والاجتماعي، مع دلالات إيجابية وسلبية، كما أنها بمثابة نقطة مرجعية يمكن للفرد أو المجتمع من خلالها قياس الاختلاف في مجالات حياتهم. ومن ثم فإن جودة الحياة تعتبر ذاتية للغاية وغامضة بطبيعتها، لأنها يمكن أن تشير إلى الخبرة التي يمر بها الفرد وإلى السياق الظرفي الموضوعي والظروف المعيشية التي يجد الأفراد أنفسهم فيها، وعلى سبيل المثال، قد يحدد شخص ما جودة الحياة وفقًا للثروة أو الرضا عن الحياة، بينما قد يحددها شخص آخر من حيث القدرات العاطفية أو الجسدية. بينما يشير (كوستانزا Costanza) بأن التعريف المتكامل لجودة الحياة قد يجمع بين مقاييس الاحتياجات البشرية والرفاهية الذاتية والسعادة، مع كون جودة الحياة مفهومًا متعدد المقاييس ومتعدد الأبعاد ويحتوي على عناصر موضوعية ذاتية تفاعلية، كما أن جودة الحياة ترتبط بالفرص التي يتم توفيرها لتلبية الاحتياجات البشرية في شكل رأس مال مبني وبشري واجتماعي وطبيعي (بالإضافة إلى الوقت)، إلى جانب خيارات السياسة المتاحة لتعزيز هذه الفرص. (W. Marans & et al, 2024: P 5).

ولقد كان الوضع الصحي والخدمي للسكان دائمًا أحد أهم مكونات مفهوم جودة الحياة، بسبب ارتباطه بالإنسان، وثانيًا، بسبب روابطه القوية مع الفئات الخاصة الأخرى لنوعية الحياة مثل (الرفاهية المادية، ومستوى التعليم، ودرجة تجريم المجتمع، ومستوى والمعيشة، وتوافر خدمات البنية التحتية، وخفض معدلات التلوث البيئي، وما إلى ذلك)، حيث تعد خصائص صحة السكان مؤشرًا للكشف عن العلاقة الأقرب مع المستوى العام لتطور المجتمع، وهو ما تؤكده بوضوح المقارنات عبر البلاد ودراسة تاريخ البشرية، لذلك ليس من المستغرب أن يهتم العديد من الباحثين بهذا الجانب عند تقييم نوعية الحياة، وفي هذا الإطار طورت "منظمة الصحة العالمية" أداة جديدة لتعريف جودة الحياة "على أنها إدراك الفرد لمكانته في الحياة في سياق القيم الثقافية التي يعيش فيها، فيما يتعلق بأهدافها وتوقعاتها ومعاييرها واهتماماتها"، ويعكس هذا التعريف وجهة النظر القائلة بأن نوعية الحياة يتم تقييمها بشكل شخصي حسب الفئات والتأثيرات الثقافية والاجتماعية والبيئية المضمنة، ولذلك، لا يمكن تحديد نوعية الحياة ببساطة من خلال أحد مصطلحات "الحالة الصحية" أو "نمط الحياة" أو "الرضا عن الحياة" أو "الحالة العقلية" أو "الرفاهية"، علاوة على ذلك، هذا المفهوم متعدد الأبعاد ويتضمن تصورًا فرديًا لما سبق وذكر جوانب من الحياة بالإضافة إلى بعض الجوانب الأخرى مثل: الحالة البدنية، والحالة النفسية، ومستوى الاستقلال، والعلاقات الاجتماعية، والبيئة، والتطور الروحي. (Aivazian, Sergey, 2016: PP 89-92).

كما أن تعريف وقياس جودة الحياة تتم عبر متغيرات قابلة للقياس موضوعيًا مثل مستوى المعيشة بالإضافة إلى مفاهيم أكثر غموضا مثل الحرية والسعادة والفن والصحة البيئية والابتكار، ومع ذلك، يتم تعريف جودة الحياة بشكل مختلف عبر التخصصات التي تستخدم المفهوم بانتظام، وحتى داخل التخصصات، وفقًا لسبب قياسها، فالتخصصات الرئيسة التي تستخدم مفهوم نوعية الحياة هي، الفلسفة، الطب،

الاقتصاد، علم النفس، علم الاجتماع، العلوم السياسية، القانون ودراسات الأعمال، في حين يمثل تعريف نوعية الحياة أفضل ما كانوا يحاولون تقييمه هو ببساطة "الوجود" و"السعادة" والرفاهية الذاتية"، فضلًا عن "مستوى الراحة والمتعة والقدرة على متابعة الأنشطة اليومية"، كما عرّفت جودة الحياة بأنها "إدراك الفرد لموقعه في الحياة" في ضوء سياق الثقافة وأنظمة القيم التي يعيشون ويتعلقون بأهدافها وتوقعاتها. (C. Land& C. Michalos, 2011: P 374).

ويرى (أنجيلوس Angelos) بأن مفهوم جودة الحياة يشمل الجوانب الإيجابية والسلبية للحياة، بينما يراها (كالمان Kalman) بأنها مفهوم يصعب تعريفه وقياسه، حيث تقيس أدوات جودة الحياة الفارق الزمني أو الفجوة بين توقعات وآمال الفرد والتجربة الحالية الفعلية. وفقًا لهذا المفهوم، لا يمكن وصف جودة الحياة بدقة إلا من قبل الفرد ويجب أن تأخذ في الاعتبار العديد من جوانب الحياة والرفاهية والصحة والبنية التحتية. كذلك تعتمد تعريفات جودة الحياة دائمًا على نمط الحياة الحالي والتجارب السابقة وآمال المستقبل والأحلام والطموحات، ولا يمكن قياسها إلا بمصطلحات الفرد. وفي الواقع، عادةً ما تتغير جودة الحياة بمرور الوقت وتعتمد على ظروف محددة، وعادة ما يتم التعبير عن جودة الحياة "العالية" أو "الجيدة" من حيث السعادة والرضا والقدرة على التأقلم وأهمية التنمية الشخصية لكل فرد وبيئته الحاضنة. (P. Kassianos, Angelos, 2022: P 3).

ومن زاوية أخرى يشير (إنريك Enric) إلى مفهوم جودة الحياة بأنه مفهوم حديث نسبيًا ويغطي مساحة واسعة، ويرتبط بالسعادة والرفاهية والرضا البيئي، كما أنه تصور الفرد للحياة في سياق النظام الثقافي والقيم الذي يعيشون فيه وفيما يتعلق بأهدافهم وتوقعاتهم وأهدافهم في ضوء المعايير والاهتمامات، ويتناول هذا جودة الحياة المُدركة وليس جودة الحياة الموضوعية، أي تقدير الأفراد لبيئتهم المعيشية، أي تقييم

جودة البيئة المحلية، كما اقترح (فلوري Flory وزملاؤه) تعريف الجودة البيئية الذاتية للحياة كحكم على درجة الرضا عن المكونات المختلفة للبيئة اليومية. (Pol, Enric& et al, 2016: P 220).

وتعرف الدراسة الراهنة جودة الحياة (إجرائيًا) بأنها:

مستوى الرضا العام والشعور بالرفاهية الذي يتمتع به سكان قرى صعيد مصر نتيجة تحسين البنية التحتية والخدمات، وخاصةً من خلال توصيل الغاز الطبيعي ضمن مبادرة "حياة كريمة". ويتضمن هذا التعريف عدة مؤشرات رئيسة لقياس جودة الحياة، تشمل:

أ- **الراحة والرفاهية المنزلية:** عبر تحسين الظروف المعيشية داخل المنازل بفضل توفير الغاز الطبيعي كبديل للطاقة التقليدية، مما يقلل من الجهد والتكلفة والخطر.

ب- **الصحة العامة:** مردود توصيل الغاز الطبيعي على تقليل المخاطر الصحية المرتبطة باستخدام وسائل طاقة بديلة مثل الفحم أو الحطب أو غاز البوتاجاز.

ج- **الرضا عن الخدمات المقدمة:** مدى رضا سكان القرى عن تحسينات البنية التحتية وتوافر الخدمات الأساسية بشكل أكثر كفاءة وأمان.

د- **الانعكاس الاقتصادي:** تقليل نفقات الأسر على الوقود التقليدي وزيادة الفرص الاقتصادية المرتبطة بتحسين الخدمات.

ذ- **التفاعل الاجتماعي:** مدى شعور أهل القرى بالانتماء والاندماج الاجتماعي نتيجة للارتقاء بالخدمات المقدمة عبر المشاركة في قرارات مبادرة "حياة كريمة".

* وهذا التعريف الإجرائي يهدف إلى قياس النتائج الفعلية لاستراتيجية توصيل الغاز الطبيعي على مختلف جوانب الحياة اليومية لسكان قرى صعيد مصر.

٢. التنمية المستدامة (Sustainable Development):

عرف (فرانك دومينيك Dominic) مفهوم التنمية المستدامة بأنها "تلك السياسات والعمليات التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة"، وبحكم الطبيعة القابلة للاستنفاذ للموارد الحية، كانت "الاستدامة" دائمًا موضوعًا رئيسًا في هذا المجال من التحليل، ومن ثم فإن أحد أهداف نماذج إدارة الموارد المتجددة يكمن في تحديد الحد الأقصى للعائد المستدام، أي الحد الأقصى للإنتاج الذي يمكن تحقيقه إلى ما لا نهاية من مخزون المورد الطبيعي قيد النظر، فيما أشار (كلارك Clark) إلى أن الاستدامة هي القدرة على الحفاظ على عملية ما أو دعمها بمرور الوقت، وغالبًا ما يتم تقسيم الاستدامة إلى ثلاثة مفاهيم أساسية: الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وقد التزمت العديد من الشركات والحكومات بأهداف تنموية مستدامة، مثل تقليل بصماتها البيئية والحفاظ على الموارد، والتركيز على المشاكل المحلية أو الإقليمية، مثل القضايا المتعلقة بالبيئة والاقتصاد وعواقب الأمطار الحمضية، والتغيرات المناخية، والتصحر، وتقلص التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية، وما إلى ذلك، ومع ذلك، فإن التفكير في الإدارة العالمية لموارد الكوكب بأكملها أمر لا مفر منه. (Straaten, Jan & et al, 2013: PP 57-58).

وعلى هذا الأساس، حظي مفهوم "التنمية المستدامة" باهتمام كبير في العديد من المجالات: مثل الخطابات العلمية، وفي ممارسات الحياة اليومية، وفي المفاوضات الدولية، وفي تدابير السياسة المحلية وتطوير البنية التحتية، وفي التسويق، وفي الأعمال التجارية، وفي حين أن استخدام مصطلح "الاستدامة" أصبح يكاد يكون تضخميا في كل من العلم والمجتمع، فإن العمل على مفهوم التنمية المستدامة حظي باهتمام متسارع وعلى نحو غير مسبوق، حيث إننا نفقد التنوع البيولوجي والتربة

الخصبة؛ نحن نساهم في تغير المناخ على نطاقات أكبر وأكبر؛ وتتزايد أوجه عدم المساواة داخل الأجيال وفيما بينها؛ ولا يزال يتعين على الدول التغلب على الفقر ومشكلاته ومسبباته، وهذه التحديات مترابطة وتتطلب جهداً مشتركاً لتحقيق نمط حياة مستدام وأنماط تنمية مستدامة، حيث إن الرخاء للجميع في حدود القدرة الاستيعابية لكوكبنا هو ما تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيقه، كما أن التنمية المستدامة هي أيضًا موضوع يساهم فيه العلماء لحل مشاكل عدم الاستدامة، ويعد التعاون البحثي متعدد التخصصات ضروريًا لأن الأساليب أحادية التخصص غالبًا ما تفشل في التقاط الطبيعة المترابطة للاستدامة والتغير البيئي العالمي، ولا يمكن اختزال حلول مشاكل المجالات البيئية والاقتصادية والاجتماعية المترابطة في مجرد هندسة تقنية، بل يجب أن تشمل الابتكارات الاجتماعية والمؤسسات وآليات الحوكمة المبتكرة، وبما أن طبيعة المشاكل المذكورة أعلاه ترجع أيضًا إلى الافتقار إلى الإدارة والعمل الجماعي، فلا بد من إقامة جسر بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية، وقد تم بالفعل بناء العديد من هذه الجسور، وقد ساهمت هذه الحركة داخل المجتمع العلمي في تأسيس علوم الاستدامة التي نساهم فيها بعلم الاجتماع. (C. Enders& Remig, 2014: P 1).

وتشير الشعبية المتزايدة لهذا المصطلح إلى وعي متزايد بأن بذور التدمير الذاتي يمكن احتواؤها ضمن الإنجازات التنموية قصيرة المدى كما كان يُنظر إليها من قبل، أي أن تحقيق التنمية الاقتصادية هو نتاج للنمو القومي المستدام، فعندما نقرن التنمية الاقتصادية بالتنمية البشرية، فإننا نعطي الأخيرة الأسبقية في تحديد الأهداف النهائية، ولا ننسى أبدًا أن التنمية المستدامة لا تكون ذات قيمة إلا كوسيلة لتحقيق هذه الغايات النهائية؛ ومن ثم يصبح من غير المرجح أن ننخرط في أنشطة قصيرة النظر سوف تنهار نجاحاتها على نفسها، كما أننا ملزمون بإيلاء قيمة عالية لصحة النظام البيئي –سواء كنا نهتم بها كغاية في حد ذاتها، أو لأننا ندرك ذلك– حيث أن استمرار

رفاهية الإنسان يعتمد على ذلك، وفي البحث عن نهج بديل للتنمية المستدامة، من المهم ألا نأخذ في الاعتبار آراء الاقتصاديين فحسب، بل أيضًا آراء أولئك الذين يدرسون الجوانب الاجتماعية والسياسية للتنمية، ومن المهم ليس فقط قبول توصيات الخبراء من الشمال العالمي، الذين قد يشعر بعضهم (وليس كلهم) بيقين من أن النجاحات الاقتصادية التي حققتها الولايات المتحدة وأوروبا تمهد الطريق للدول الأخرى، بل من المهم أيضًا الاستماع إلى آراء الخبراء، وأصوات من الجنوب، الذين لديهم وعي أكبر بعدم المساواة العالمية، ومن الضروري أن نفهم وجهة نظر علماء البيئة وغيرهم من علماء الطبيعة، الذين يخبروننا أن النظم البيئية الكوكبية ليست مجرد موارد يجب استغلالها، ولكنها إرث معقد لآلاف السنين، وهي الآن معرضة للخطر بسبب التأثيرات البشرية المتزايدة باستمرار، في ضوء استكشفنا للمنظورات البيئية والاجتماعية، ولقضايا السكان واستخدام الموارد، والعولمة، وقوة الشركات، واستراتيجيات تحقيق مسار أكثر استدامة على المستويات المحلية والوطنية والعالمية، وفي ظل المناقشات المكثفة حول هذا المفهوم كان هناك اعتراف متزايد بثلاثة جوانب أساسية للتنمية المستدامة: (أ) اقتصادي: يجب أن يكون النظام المستدام اقتصاديًا قادرًا على إنتاج السلع والخدمات على أساس مستمر، والحفاظ على مستويات يمكن التحكم فيها من الدين الحكومي والديون الخارجية، وتجنب الاختلالات القطاعية الشديدة التي تلحق الضرر بالإنتاج الزراعي أو الصناعي، (ب) البيئة: يجب أن يحافظ النظام المستدام بيئياً على قاعدة موارد مستقرة، مع تجنب الاستغلال المفرط لأنظمة الموارد المتجددة أو وظائف البالوعات البيئية واستنزاف الموارد غير المتجددة فقط إلى الحد الذي يتم فيه الاستثمار في البدائل الكافية، ويشمل ذلك الحفاظ على التنوع البيولوجي، واستقرار الغلاف الجوي، ووظائف النظام البيئي الأخرى التي لا تصنف عادة على أنها موارد اقتصادية، (ج) الاجتماعي: يجب على النظام المستدام اجتماعيًا أن يحقق العدالة في

التوزيع والفرص، وتوفير الخدمات الاجتماعية الكافية، بما في ذلك الصحة والتعليم، والمساواة بين الجنسين، والمساءلة السياسية والمشاركة. ومن الواضح أن هذه العناصر الثلاثة للاستدامة تقدم العديد من التعقيدات المحتملة للتعريف الأصلي البسيط للتنمية الاقتصادية. (Harris, Jonathan& et al, 2013: P XXiX).

بينما يشير (مايكل مارين Marine) إلى أهمية مفهوم التنمية المستدامة، فالاستدامة أمر جيد لأنه من الواضح أن أي شيء غير مستدام هو أمر سيء، لذلك عندما يضيع السياسيون الكلمات، فإن غريزتهم هي الصراخ "شيء مستدام"، وهناك أيضًا "الهندسة الاجتماعية المستدامة"، كما تقدم شركة (برايس ووترهاوس Waterhouse) "الاستثمارات المستدامة" كنموذج أعمال جديد، وهناك مفاهيم "الاستهلاك المستدام في المدن المستدامة"، وعروض "تمويل وتقييم الممتلكات المستدامة" ويبدو أن الكثير من العمل في هذا المجال يعتمد بشكل أكبر على اهتمام عام بالحفاظ على البيئة المادية والثقافية، ويمكن القول بأن مبادئ التنمية المستدامة الصريحة قد ساعدت في التقليل من الأضرار الاقتصادية والتنموية والاجتماعية على مستوى العالم. (W Mundt, 2011: P 19).

ومن هنا فقد تطور مفهوم التنمية المستدامة على مدار أكثر من ٣٠ عامًا الفائتة، ويتمثل هذا التطور في إعطاء أهمية متساوية للبيئة والتنمية، والأمر الأكثر أهمية هو أن قمة الأرض ساعدت في وضع اللمسات الأخيرة على اتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي، وكلاهما وقع عليهما عدد كبير من رؤساء الدول، ولقد قدمت اتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ "وبروتوكول كيوتو" الذي تم التصديق عليه مؤخرا مساهمات كبيرة في تطور مفهوم التنمية المستدامة، حيث تنص المادة (٤) من اتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ على أن "الأطراف لها الحق في تعزيز التنمية، وينبغي لها ذلك"، وقد تم تصميم آلية التنمية النظيفة التابعة

لبروتوكول كيوتو جزئياً للمساعدة في مشاركة البلدان النامية في تحقيق التنمية المستدامة، وقد التزم رؤساء الدول وزعماء العالم بتنفيذ أجندة القرن الحادي والعشرين، كما قرروا تنفيذ عددٍ كبير من الشراكات لتعزيز التنمية المستدامة، وإن هذه المساعي في سبيل قضيتنا المشتركة جعلت التنمية المستدامة جزءا من مفردات الجميع وجدول أعمالهم، ولقد أصبحت التنمية المستدامة، التي كانت في السابق موضع اهتمام المتخصصين في مجال البيئة فقط، مفهومًا يهم الجميع، فمنذ أن برزت عبارة "التنمية المستدامة" بعد نشر كتاب "مستقبلنا المشترك" فقد تم تعريفها بعدة طرق وإدخال آثارها البيئية والصناعية، وخاصة المشاكل الناشئة عن تلوث الهواء والنفايات السامة، ولقد أصبح الناس أكثر وعياً بقيمة الحياة والحفاظ على البيئة. (P. Rogers, Peter& et al, 2012: PP 9-10).

وتُعرف الدراسة الراهنة التنمية المستدامة (إجرائيًا) بأنها:

عملية متكاملة تهدف إلى تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي والعمراني والمكاني، والحفاظ على البيئة، وتحقيق المساواة الاجتماعية في قرى صعيد مصر، من خلال العناصر الآتية:

أ- **النمو الاقتصادي المستدام:** عبر زيادة فرص العمل والدخل للسكان المحليين من خلال مشروعات توصيل الغاز الطبيعي، مع مراعاة توزيع الفوائد الاقتصادية بشكل عادل بين جميع أفراد المجتمع.

ب- **الاستدامة البيئية:** من خلال تنفيذ مشروعات البنية التحتية، مثل توصيل الغاز الطبيعي، بطريقة تقلل من الأثر البيئي السلبي، وتساهم في تقليل الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية الملوثة مثل الفحم والخشب.

ج- **المساواة الاجتماعية:** عبر تعزيز فرص الوصول إلى الخدمات والمرافق الأساسية، مثل الطاقة النظيفة (الغاز الطبيعي)، بما يساهم في تحسين جودة

الحياة للفئات المهمشة، وتحقيق توزيع عادل للموارد والخدمات بين القرى المختلفة في صعيد مصر.

ويتم قياس هذه العناصر من خلال مؤشرات محددة مثل معدل الزيادة في فرص العمل، نسب الوصول إلى الغاز الطبيعي، وأثر المشروعات في تقليل التلوث البيئي في القرى المستهدفة.

٣. العدالة الاجتماعية (Social Justice):

تم استعادة مصطلح "العدالة الاجتماعية" كمفهوم تقدمي خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وهو يعني "تعزيز الإنصاف والمساواة في العديد من جوانب المجتمع، على سبيل المثال، يعمل هذا المفهوم على تعزيز المساواة في الفرص الاقتصادية والتعليمية والخدمية وفي مكان العمل، كما أن مفهم العدالة مهم لسلامة وأمن الأفراد والمجتمعات، بينما كان تحديد العدالة الاجتماعية كمفهوم فلسفي يقوم عليه نهج التغيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي، بينما يقترب هذا المفهوم من مفهومي عدم المساواة، وعدم التمييز، كما أنه يعني "معالجة الاختلاف وسياسات الهوية، مع توزيع الموارد، مع القدرات البشرية بشكل عادل". (Craig, Gary, 2018: P 1).

وقد ركزت الدراسات الماركسية على مفهوم العدالة والأخلاق في سياق نقدها الشامل للاقتصاد السياسي، حيث كان ضمن هذا النقاش عدد من الاتجاهات الفكرية المتميزة: فكان هناك (روبرت تاكر Tucker، وألين وود Allen) الذين أكدوا على أهمية الأيديولوجية الأخلاقية والمادية التاريخية وأهمية تحقيق العدالة القضائية من خلال الالتزام بالحقوق القانونية والتوزيع الاقتصادي؛ بينما اعتمدت أطروحة (تاكر–وود) على تعريف مفهوم العدالة من جزأين: يسلط **الجزء الأول:** الضوء على القانون والحقوق وعقود الأجور، **والجزء الثاني:** التوزيع الاقتصادي للمنافع والدخل، مع التأكيد

على التوزيع العادل والمنصف للدخل في عقد الأجر بين رأس المال والعمل، لذا ارتكز مفهوم العدالة على (الحقوق والتوزيع) كأساس لمجتمع ديمقراطي واشتراكي في المستقبل، في حين أن مُثُل المساواة والإنصاف الموجودة في قلب هذا التعريف للعدالة القانونية والمدنية البرجوازية تعتمد على نموذج محدود تاريخيًا للحرية الفردية المرتبطة بالمادية والنفعية للإنتاج الرأسمالي واقتصاد السوق، كما يدرك (تاكر) أن تطبيق العدالة على عقد الأجر في مكان العمل له بعض "المعقولية السطحية"، لكن ذلك ينتج عن عدم القدرة على فهم طبيعة العمل، وأجور الكفاف، وعقد الأجر في الاقتصاد الرأسمالي، إلى جانب عدم القدرة على فهم طبيعة العمل، وهذا هو قانون تكافؤ التبادل بين سلعة قوة العمل. (E. McCarthy, George, 2017: PP 1-2).

ومن الأخطاء الشائعة التي يرتكبها الكثير من الأكاديميين عند الحديث عن مفهوم العدالة الاجتماعية هو "الاعتقاد بأن العدالة تعني الوصول إلى المساواة الكاملة"، وذلك لأنه سيكون هناك دائمًا تفاوت في الدخل، وسيكون هناك دائمًا أشخاص أكثر قدرة من غيرهم، فالعدالة الاجتماعية لا تسعى إلى تحقيق المساواة الكاملة، بل تسعى إلى تكافؤ الفرص، ومن هنا سيستفيد بعض الأشخاص من الفرص المتاحة لهم أكثر من غيرهم، وسيكون بعض الناس راضين عن نمط حياة أكثر أساسية بينما قد يبحث البعض الآخر عن المزيد من الراحة والكماليات، ومع ذلك، لا ينبغي للمجتمع أن يكون لعبة محصلتها صفر، فأولئك الذين يسعون إلى المزيد من الكماليات أو مستوى معيشي أعلى لا ينبغي أن يكونوا قادرين على القيام بذلك على حساب الآخرين، ولا ينبغي لهم أن يكونوا في وضع يسمح لهم بإخضاع الآخرين، حتى يتمكنوا من الاحتفاظ بالامتياز دون مشاركتهم، وعندما يتمتع الجميع بامتيازات متساوية، تختفي فوائد الامتياز وعيوبه، وهذه خطوة نحو العدالة الاجتماعية، في حين أن مصطلح العدالة الاجتماعية هو مصطلح يتم تعريفه على نطاق واسع، وفي بعض الأحيان يبالغ في استخدامه، إلا أنه

لا يوجد اتفاق كامل على تعريفه، فالعديد من العلماء يشيرون إلى أنه نابع من مبادئ التوزيع العادل للسلع والخدمات والمنافع للمجتمع بحيث يتمتع الجميع بتكافؤ الفرص، وهذه النظرة للعدالة الاجتماعية باعتبارها عدالة توزيعية تنظر في كيفية تخصيص المجتمع أو المجموعات للموارد أو المنتجات بين الأفراد الذين قد تكون لديهم مطالبات متنافسة، وبالعودة إلى اليونان القديمة، فقد خلطت كتابات (أفلاطون) بين العدالة والعدالة التوزيعية، ولكن إذا ما نظرنا إلى وقتنا الراهن نجد المفهوم يرتكز على مبادئ المساواة في توزيع السلع والخدمات والحقوق باعتبارها المبدأ الرئيسي للعدالة الاجتماعية، مع مراعاة تجنب العقبات الموجودة في مؤسساتنا، وفي المجتمع نفسه، والتي تمنع بعض الأشخاص والمجموعات من ممارسة تلك العدالة أو المساواة، وقد تشمل هذه الحواجز جميع التحيزات التي قد نتسامح معها في مجتمعنا، مثل العنصرية، والتمييز على أساس الجنس، والتمييز على أساس القدرة، ولكن غالبًا ما يتم تعريف العدالة الاجتماعية من خلال قائمة الحقوق والامتيازات، والتي تعتبر ضرورية لتحقيق مجتمع عادل ومنصف لجميع الطبقات والفئات. (Nesoff, Irwin, 2022: PP 3-4).

بينما تخبرنا (مارثا نوسباوم Martha) بأن إحساسنا بمفهوم العدالة الاجتماعية هو بالضرورة معياري، أي يعتمد على إحساسنا بما يجب أن يكون ويقارن ضمنيًا، أي ما يجب أن تكون عليه (العدالة الاجتماعية) إلى ما هو كائن بالفعل (من بعض وقائع الظلم)، وهذا يعني أن مفهومنا للعدالة الاجتماعية هو مفهوم سياقي وذاتي إلى حد ما، ويتأثر بالوضع الاجتماعي والخبرة، وإن تعريف ما يعتبر غير عادل اجتماعيا له جذوره في التجربة، التي يحدها الزمان والمكان والموقع الاجتماعي، وبطبيعة الحال، فإن هذا يخضع لاختلاف الزمان والمكان والأفراد، وبهذا المعنى فإن المصطلح متنازع عليه ومائع، بينما يتم تعريف العدالة الاجتماعية بأنها "ليست شيئًا يجب تحقيقه، بقدر ما

هي عملية مستمرة، فإحساسنا بالعدالة الاجتماعية يتشكل في المجتمع من قبل مجموعات من الناس"، وقد يعرف كل منا العدالة الاجتماعية بشكل مختلف، ولكننا نستخدم المصطلح بشكل جماعي، وبالتالي فإنه يأخذ معنى جماعيًا، حيث يعكس تعدد وجهات النظر، وهذا التعدد في وجهات النظر هو جزء من العدالة الاجتماعية، وكما يشير (مايكل نوفاك) فإن العدالة الاجتماعية هي "اجتماعية". (M. Riley, Donna, 2008: P 1).

بينما يناقض مفهوم "العدالة الاجتماعية" مفاهيم أخرى مثل عدم المساواة والتمييز والإقصاء والتهميش، كما أن مفهوم العدالة الاجتماعية يعالج بفعالية ديناميكيات القمع والامتياز والتمييز، ويعترف بأن المجتمع هو المنتج له في ضوء جذوره التاريخية ومقبوليته المؤسسية والتقسيم الطبقي الذي يشمل العرق والطبقة والجنس والتوجه والقدرة، وفي تعريف آخر قدمه (مورجان Morgan) يرى من خلاله أن العدالة الاجتماعية هي "صفة أو شرط مثالي للمساواة وإتاحة الفرص بين البشر، وتحقيق الاحترام والعلاقات الصحيحة". (Izharuddin, Alicia& et al, 2019: PP 119-124).

وتعرف الدراسة الراهنة العدالة الاجتماعية (إجرائيًا) على أنها:

"التوزيع العادل والمنصف للموارد والخدمات الأساسية بين سكان قرى صعيد مصر، بما يشمل الوصول المتساوي لخدمات الغاز الطبيعي، وتقليل الفجوات الاجتماعية والاقتصادية بين الفئات المختلفة، وذلك بما يتماشى مع الأهداف العامة لمبادرة حياة كريمة، بينما تُقاس العدالة الاجتماعية من خلال مستوى الرضا العام لسكان القرى، ومدى التوازن في توزيع الخدمات، وتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع أفراد المجتمع في تلك القرى".

* وتشتمل مؤشرات تحقيق العدالة الاجتماعية إجرائيًا على ما يلي:

أ- توزيع الموارد والخدمات:

- نسبة الأسر المستفيدة من توصيل الغاز الطبيعي.
- التغطية الجغرافية للخدمات مقارنة بعدد السكان.

ب- التوازن الاجتماعي والاقتصادي:

- الفجوة في مستويات الدخل والمعيشة بين القرى.
- نسبة البطالة ومستوى التعليم بين الفئات الاجتماعية المختلفة.

ج- التكافؤ في الفرص:

- نسبة تمثيل الفئات المهمشة في برامج التنمية والخدمات.
- مستوى الوصول إلى الخدمات الأساسية بدون تمييز.

د- مستوى الرضا العام:

- مدى رضا السكان عن توزيع الخدمات وتوافرها.
- تقييم مستوى المعيشة والخدمات المقدمة في المجتمع.

ذ- المشاركة المجتمعية:

- مدى إشراك السكان في عمليات اتخاذ القرار وتحديد الاحتياجات المحلية.
- نسبة السكان الذين شاركوا في برامج توعية أو مشروعات محلية ضمن المبادرة.

هذه المؤشرات قد تساعد في قياس مدى تحقيق العدالة الاجتماعية في المشروع وتنفيذ المبادرة بشكل متوازن وعادل.

٤. البنية التحتية والخدمات العامة (Infrastructure):

يحتاج مفهوم "البنية التحتية" لتنسيق وجمع البيانات الأساسية حيث لا يوجد حاليًا تعريف معترف به دوليًا للبنية التحتية بشكل عام، وتبعًا لهذا وضع فريق العمل

المعني بالحسابات القومية التابع لـ"منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" تعريفًا للبنية الأساسية لتسهيل جمع البيانات ومقارنة الإحصاءات استناداً إلى نظام الحسابات القومية، وهو ما قد يشكل نقطة انطلاق مفيدة، ويمكن أن يستند مفهوم البنية التحتية المستدامة إلى العديد من مبادرات القطاعين العام والخاص بشأن التمويل المستدام والبنية التحتية المستدامة في السنوات الأخيرة، وانطلاقًا من هذا يمكن الإشارة إلى مفهوم البنية التحتية على أنه "المرافق الحكومية والأنظمة الأساسية والخدمات العامة التي تخدم بلدًا ما أو منطقة أو مجتمعًا، ومن أمثلة البنية الأساسية: شبكات النقل الجماعي والاتصالات وشبكات الصرف الصحي وتوصيلات الغاز الطبيعي والمياه والنظام النقدي، وعادة ما يتم إنتاج البنية الأساسية واسعة النطاق من قبل القطاع العام وتمويلها من عائدات الضرائب أو القروض الخارجية"، ونظرًا لطبيعة مشاريع البنية التحتية، فإن إنتاج بيانات البنية التحتية باهظ التكلفة بطبيعتها، كما أن البيانات البيئية والاجتماعية والحوكمة تتطلب المزيد من الموارد، بالإضافة إلى أن التنفيذ الأكبر لعلامات البنية التحتية المستدامة الحالية وتطوير المؤشرات يمكن أن يمكّن من نشر البيانات البيئية والاجتماعية والحوكمة، كما أن جمع مؤشرات تحسين الجودة يمكن أن تساهم في إنشاء مستودع بيانات للبنية التحتية المستدامة في المستقبل. (OECD, 2023: P 225).

قسّم (بينيت Bennett) مفهوم "البنية التحتية والخدمات العامة" إلى فئات مختلفة، بما في ذلك البنية التحتية الاقتصادية الأساسية مثل (الطرق والمطارات والمرافق الكهربائية، وما إلى ذلك)، والبنية التحتية الاجتماعية (مثل المدارس أو المستشفيات)، بالإضافة إلى ذلك، تقود الرقمنة المحللين إلى توسيع المفهوم بشكل أكبر للنظر في البنية التحتية الرقمية، أي الأصول التي تتيح تخزين البيانات وتبادلها، كما أن الافتقار إلى تعريف مشترك للبنية التحتية العامة قد يؤدي إلى تعقيد عملية قياسها

ويقوض التقييم الدقيق لتأثيرها على الإنتاجية، ومع ذلك، يمكن استخدام الحسابات القومية كنقطة انطلاق لبناء تقديرات سلاسل زمنية للبنية التحتية وبناء رؤية منطقية لتغطيتها، بينما قدم (مارتن Martin) أول مقارنة بين الدول حول مفهوم "البنية التحتية" في أربع دول أوروبية كبرى، ولهذا، اعتمد نهجًا وظيفيًا بسيطًا حدد من خلاله ستة أنواع من أصول رأس المال المادي التي تعتبر ضرورية لتوفير خدمات النقل والطاقة والغاز الطبيعي والمياه والنفايات والاتصالات وخدمات الدفاع عن الفيضانات، ومع ذلك، استبعد هذا التعريف الإسكان والبنية التحتية الاجتماعية (مثل أنظمة التعليم والصحة)، بينما دعا صندوق النقد الدولي عام (٢٠١٩) إلى قياس كلٌ من "البنية التحتية الاقتصادية" و"البنية التحتية الاجتماعية"، حيث تشمل الأخيرة التعليم والصحة والبنية التحتية العامة، والبنية التحتية الرقمية، على الرغم من أنهم أدركوا أن تحديدها وقياسها لا يزال يمثل تحديًا، لأن الكثير منها يمثل تقنيات جديدة ومتطورة ولأن الإحصاءات الوطنية ليست كافية، ومن هنا، فإن عدم وجود توافق في الآراء بشأن مفهوم محدد للبنية التحتية يترك مجالًا لتركيبات مختلفة لمؤشرات البنية التحتية العامة المستخدمة في الأدبيات، كما ادعت بعض الدراسات أنه من المتوقع أن يكون لمفهوم "البنية التحتية والخدمات العامة" تأثيرًا أقوى على النمو الاقتصادي والإنتاجية من المكونات الأخرى لرأس المال العام مثل المستشفيات والمباني التعليمية والمباني العامة الأخرى. (OECD, Asian Productivity Organization, 2022: PP 79-80).

وتبعًا لهذا، فقد توسع مفهوم "البنية التحتية" على مر السنين، في حين أن المعنى الحالي للبنية التحتية يستحضر فكرة المرافق والشبكات المبنية التي أنشأها البشر للاستهلاك العام سواء فوق الأرض أو تحتها، كما أوضح (فريشمان Freshman) أن مفهوم البنية التحتية هو "مورد يجب الوصول إليه واستخدامه بشكل متزامن من قبل مستخدمين متعددين لاستخدامات متعددة"، ويؤدي هذا المفهوم، مقترنًا

بالتفسير الراهن للبنية التحتية، إلى تصنيف البنية التحتية على أنها "أساسية"، فالموارد الأساسية لا غنى عنها للبقاء على قيد الحياة؛ ومع ذلك، فهي محددة السياق وتتجاوز مجرد الوصول إلى الاحتياجات الأساسية، علاوة على ذلك، تستحضر موارد البنية التحتية فكرة المورد المجتمعي المشترك الذي يدعي هوية "المشاعات" التي تأخذ طابعًا نفعيًا باعتبارها مفتوحة ويمكن الوصول إليها من قبل الموارد التي تدعم الحياة، ومن ناحية أخرى، تشمل المشاعات "كمورد" الأماكن العامة مثل الحدائق والشوارع والأرصفة والساحات العامة ومحولات الكهرباء ومراكز تدفق الغاز الطبيعي، بل وتمتد إلى الأماكن التي يكون وصول الجمهور إليها محدودًا ومنظمًا مثل المدارس والمكتبات والمحاكم وحتى مراكز التسوق المملوكة للقطاع الخاص، وبالنظر إلى التعريف المشترك المذكور أعلاه للبنية التحتية كموارد ومشاعات، فإنه يستدعي الأماكن العامة كعناصر أساسية للبنية التحتية في المجتمعات المحلية، وعلى الرغم من أن التأثير المكاني للأماكن العامة وقوتها التحويلية التي تشكل الأنظمة المعقدة للنشاط البشري يتم إدراكها جيدًا "فإنها لا تحظى بالتقدير الذي تستحقه نظرًا لافتراض توفرها المستمر وأنها مجرد جزء من الخلفية، ومع ذلك تظهر الأهمية عند وقوع الكارثة"، كذلك لا ينبغي النظر إلى أهمية البنى التحتية، أي الأماكن العامة، في الأوقات "الجيدة" فحسب، بل في الأوقات "السيئة" أيضًا، فالمجتمعات المحلية مليئة بعدم اليقين وتواجه أيضًا كوارث وصدمات واضطرابات كبيرة (أي الأزمات البشرية أو تغير المناخ أو ببساطة التغير الديموغرافي السريع)، ويزداد الضغط على الأماكن العامة خلال مثل هذه الأحداث، خاصة مع الأحداث المؤلمة مثل الحرب والدمار والخراب مع زيادة الاهتمام بالأماكن العامة. (Costa, Carlos& et al, 2019: P 200).

بينما اعتمد تطوير مفهوم "البنية التحتية الاجتماعية" بشكل مباشر على الدعم المالي وفعالية عمليات الإدارة، حيث يعد توفير البنية التحتية الحديثة نظامًا فرعيًا مهمًا

لاقتصاد السوق من حيث حجم وطبيعة الموارد المعنية، فضلاً عن مستوى التأثير على ديناميكيات وهيكل الناتج الوطني المحلي، باعتبارها نظامًا فرعيًا مستقلاً، فإن البنية التحتية متأصلة في جميع النماذج الوطنية والإقليمية لاقتصاد السوق دون استثناء، لذا فإن فهمها المنهجي النظري وإجراءاتها العملية والدعم المالي والإداري لتطويرها بهدف زيادة كفاءتها أمران وثيقا الصلة بالموضوع، وفي السنوات الأخيرة، تغير النهج المفاهيمي والنظري لتعريف البنية التحتية بشكل جذري: ففي حين تم في السابق تطبيق النهج التقليدي لفهم هذا المفهوم كفئة اقتصادية ثانوية مساعدة، الآن، مع تحديد طبيعة البنية التحتية، يُعتقد أن الميزة الأكثر أهمية لهذه الفئة هي دورها في خلق المتطلبات العامة لعملية إعادة الإنتاج، والشروط العامة لنمو الإنتاج وتقدمه، مما يعدل مناهج الإدارة ودعمها المالي، ويُنظر إليه على أنه عنصر من العناصر والعلاقات الوظيفية التي تضمن تحقيق المصالح الفردية والجماعية لمجموعة من الكيانات الاقتصادية. (Bondarenko V.& et al, 2023: P 43).

وتعرف الدراسة الراهنة البنية التحتية والخدمات العامة (إجرائيًا) على أنها:

"مجموعة المرافق الأساسية والتجهيزات الفنية التي تمثل الأساس الضروري لدعم الحياة اليومية والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للسكان في قرى صعيد مصر، وتشمل مرافق الغاز الطبيعي التي يتم تنفيذها كجزء من مبادرة حياة كريمة".

مؤشرات قياس البنية التحتية والخدمات العامة في القرى المستهدفة:

- **توافر شبكات الغاز الطبيعي:**

نسبة المنازل والمنشآت التي تم توصيلها بخدمات الغاز الطبيعي وجودتها.

- **جودة خدمات الرعاية الصحية:**

عدد المرافق الصحية المتاحة (مثل العيادات والمستشفيات) ومدى كفاءتها، بالإضافة إلى نسبة السكان الذين يستطيعون الوصول إلى هذه الخدمات.

- **فعالية خدمات جمع النفايات وإدارة النفايات الصلبة:**

نسبة القرى التي تتوفر فيها خدمات جمع النفايات ومدى فعاليتها في الحفاظ على نظافة البيئة.

- **توافر خدمات الطوارئ:**

سرعة استجابة خدمات الطوارئ (مثل الشرطة والإطفاء) وجودة أدائها في القرى.

٥. مبادرة حياة كريمة (Decent Hayaat Karima):

المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" هي مشروع قومي أطلقه الرئيس (عبد الفتاح السيسي) في يناير (٢٠١٩)، بهدف تحسين مستوى المعيشة وتطوير قرى الريف المصري، وهذا المشروع يعتمد على تكامل الجهود بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، ليقدم مجموعة متنوعة من الخدمات الأساسية التي تستهدف تحسين جودة الحياة في القرى الأكثر احتياجًا، كما أن المستفيدون من هذه المبادرة هم: الأسر الأكثر احتياجًا بالقرى الريفية، وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة، والأيتام والأطفال، بينما جاءت مجالات عمل المبادرة متنوعة مثل: تحسين السكن، والطرق والبنية التحتية، وترميم المنازل وبناء أسقف جديدة للمساكن المتهالكة، فضلًا عن إنشاء مجمعات سكنية جديدة، وتوصيل خدمات (المياه والكهرباء والصرف الصحي والغاز الطبيعي إلى المنازل). (https://mcit .gov. eg).

وخلال السنوات الأخيرة، كشفت مبادرات توصيل الغاز الطبيعي للمنازل واستخدامه كوقود منخفض التكلفة عن التزام القيادة السياسية في مصر بتخفيف الأعباء على المواطنين وتحسين جودة حياتهم، وتُعد هذه الخدمة آمنة وتساهم في

توفير حياة كريمة للسكان، ووفقًا لخطط وبيانات وزارة البترول والثروة المعدنية، تم تحقيق إنجازات كبيرة في هذا المجال، حيث يجري حاليًا تنفيذ مشروعات لتوصيل الغاز الطبيعي إلى (٨٤١) قرية ضمن مبادرة "حياة كريمة" لتطوير قرى الريف المصري، وتشمل هذه المشروعات إنشاء شبكات الغاز الطبيعي وخطوط التغذية الرئيسية للقرى، مما يقلل من الاعتماد على أسطوانات البوتاجاز، ويُظهر التوسع الكبير في خدمات توصيل الغاز للمنازل، خاصة في محافظات صعيد مصر التي تشمل (٣٣) منطقة التزمت وزارة البترول بتنفيذ خططها، كما أن معدلات توصيل الغاز تسير وفقًا للمخططات، مع متابعة مستمرة من وزارة البترول، لتذليل العقبات وتوفير هذه الخدمة الحيوية، في حين أن التركيز منصب على المناطق التي يتم توصيل الغاز إليها لأول مرة، كما أن هناك خططًا لتوسيع نطاق الخدمة في قرى مبادرة "حياة كريمة"، خاصة في محافظات (الدقهلية، الغربية، القليوبية، المنوفية، الأقصر، وأسوان)، بالإضافة إلى استمرار عمليات توصيل الغاز للمنازل وفق الخطة الموضوعة من وزارة البترول، مع مشاركة فعالة في مبادرة "حياة كريمة"، خصوصًا في محافظات (الشرقية، سوهاج، وقنا)، في ضوء الالتزام بتنفيذ الأعمال وفقًا للخطط المحددة بما يساهم في توفير خدمات الغاز للمواطنين بطريقة ميسرة، ويخفف الأعباء عليهم. (https://gate.ahram.org.eg/daily).

أضف إلى ذلك، أن أكثر من (١٤٥٠) قرية في مصر تستفيد من مشروعات توصيل الغاز الطبيعي التي ينفذها قطاع البترول ضمن المرحلة الأولى من مبادرة "حياة كريمة" لتطوير الريف المصري، كما تم تنفيذ شبكات الغاز بعد استكمال شبكات الصرف الصحي في القرى، وحتى الآن تم توصيل الغاز إلى (١١٨) قرية، وجاري تنفيذ الشبكات في (٥١٥) قرية أخرى، بالإضافة إلى إدراج (٧٩٦) قرية ضمن خطة التوصيل بعد إتمام وصلات الصرف الصحي، كما بلغ عدد الوحدات السكنية التي تم

توصيل الغاز إليها أكثر من (١٣,٥) مليون وحدة، وفي أكتوبر (٢٠٢٢) أُطلقت أول شعلة غاز طبيعي في قرية بخانس بقنا، حيث نفذت شركة "مودرن جاس" شبكة الضغط البيني بطول (١٠٨٠) مترًا وشبكة الضغط المنخفض بطول (١٠) آلاف متر، مع توفير تسهيلات لتقسيط تكلفة التوصيل للمواطنين. (https://www.youm7.com).

وتعرف الدراسة الراهنة مبادرة حياة كريمة (إجرائيًا) على أنها:

"برنامج تنموي شامل، يستهدف القرى الريفية في مصر، لا سيما في مناطق صعيد مصر، وترتكز المبادرة على تحسين البنية التحتية والخدمات الأساسية في هذه القرى، مثل استراتيجية توصيل الغاز الطبيعي، مياه الشرب، الصرف الصحي، والكهرباء".

واشتقاقًا من هذا التعريف، تُعرَّف الدراسة الراهنة (إجرائيًا) ما يلي:

أ- **(المبادرة):** على أنها "تدخل حكومي منظم يستهدف رفع مستوى المعيشة وتعزيز التنمية المستدامة في المناطق الفقيرة في صعيد مصر، مع التركيز على تمكين المجتمعات الريفية من خلال تحسين الوصول إلى الموارد والخدمات، وزيادة مشاركة السكان في التنمية الاجتماعية والاقتصادية".

ب- **(والاستراتيجية):** على أنها "مجموعة من الخطط والآليات الممنهجة والمستدامة التي وضعتها وتنفذها الحكومة المصرية أو الجهات المسؤولة في إطار مبادرة حياة كريمة، وتستهدف بالأخص توصيل الغاز الطبيعي إلى قرى صعيد مصر كجزء من الجهود المبذولة لتحسين مستوى المعيشة وتوفير خدمات أساسية للسكان، ويتم تقييم نجاح هذه الاستراتيجية من خلال دراسة نتائجها على جودة الحياة في هذه القرى ومدى تحقيقها للأهداف بشكل عام".

٦. الغاز الطبيعي (Natural gas):

يقصد بمصطلح "الغاز الطبيعي" إما الغاز الطبيعي غير المخلوط، أو أي خليط من الغاز الطبيعي والصناعي، فالغاز الطبيعي هو مزيج من الغازات الغنية بالهيدروكربونات، ويتم توصيله إلى المنازل عبر أنابيب تمتد تحت الأرض، كما توجد جميع هذه الغازات (الميثان والنيتروجين وثاني أكسيد الكربون وما إلى ذلك) بشكل طبيعي في الغلاف الجوي، وتوجد احتياطيات الغاز الطبيعي في أعماق الأرض بالقرب من طبقات الهيدروكربونات الصلبة والسائلة الأخرى مثل الفحم والنفط الخام، ولا يستخدم الغاز الطبيعي في شكله النقي؛ بل تتم معالجته وتحويله إلى وقود أنظف للاستهلاك، كما يتم استخراج العديد من المنتجات الثانوية أثناء معالجة الغاز الطبيعي مثل (البروبان والإيثان والبوتان وثاني أكسيد الكربون والنيتروجين وما إلى ذلك)، والتي يمكن استخدامها بشكل أكبر، ويستخدم الغاز الطبيعي بشكل أساسي كوقود لتوليد الكهرباء والحرارة والطهي، وكوقود للمركبات والمعروف باسم CNG، كذلك يتم استخدامه كوقود للغلايات ومكيفات الهواء في جميع أنحاء العالم، ويجري الآن مشروع حقل أخضر في (روسيا) لإنتاج الغاز الطبيعي المسال لتشغيل الطائرات، بينما تعد (روسيا والولايات المتحدة وكندا) من المنتجين والمستهلكين الرئيسيين، وعلى نحو آخر، يتم استخدام نوعين: **الغاز الطبيعي المسال** للتبادل عبر البلدان، **والغاز الطبيعي المضغوط** للأغراض المنزلية. (United States, 2012: PP 680-681).

ومن هنا، فالغاز الطبيعي هو "عبارة عن هيدروكربون غازي عديم اللون شديد الاشتعال يتكون في المقام الأول من الميثان والإيثان"، وهو نوع من البترول يوجد عادة مع النفط الخام، ويستخدم الغاز الطبيعي كمورد طبيعي ووقود أحفوري لتوليد الكهرباء والتدفئة والطهي وكوقود لبعض المركبات، وهو مهم كمادة خام كيميائية في تصنيع

البلاستيك وهو ضروري لمجموعة واسعة من المنتجات الكيميائية الأخرى، بما في ذلك الأسمدة والأصباغ، وكثيرًا ما يوجد الغاز الطبيعي مذابًا في النفط عند الضغوط العالية الموجودة في الخزان. (United States Energy, 2009: PP 92-93).

وتعرف الدراسة الراهنة "استراتيجية توصيل الغاز الطبيعي" (إجرائيًا) بأنها:

تلك "الخدمة التي تتمثل في توفير خط أنابيب مركزي يحمل الغاز من المصدر إلى المنازل في القرى، وذلك لأغراض الطهي والتدفئة وتشغيل الأجهزة المنزلية، ويمثل الغاز الطبيعي في هذا السياق بديلًا للطاقة التقليدية المستخدمة في القرى، مثل الفحم والخشب والبوتاجاز، ويعتبر التوصيل الفعلي للغاز الطبيعي إلى المنازل مقياسًا لتقييم مدى نجاح أو فعالية استراتيجية توصيل الغاز ضمن مبادرة حياة كريمة".

المحور الثاني: التوجه النظري للدراسة (النظريات المفسرة لجودة الحياة):

١. نظرية التحديث (Modernization Theory):

تشير قضايا نظرية التحديث إلى أن المجتمعات التقليدية سوف تتطور مع تبنيها لممارسات أكثر حداثة، وبالاعتماد على الأفكار الاجتماعية لـ(ماكس فيبر، وتالكوت بارسونز) يمكن تطوير المجتمعات التقليدية بنفس الطريقة التي تطورت بها البلدان الصناعية، مع تأكيد دعاة نظرية التحديث على أن الدول الحديثة أكثر ثراء وقوة وأن شعوبها قادرة على التمتع بمستويات معيشة أعلى، وتحسين دائم في جودة محيطهم البيئي، كما تشير هذه النظرية في الأساس إلى أن التغير التكنولوجي هو المحرك الرئيس للتنمية، فالتغير التكنولوجي إلى جانب النمو السكاني يؤدي إلى المزيد من الثروة، والمزيد من الثروة يؤدي إلى اتساع الطبقة المتوسطة وتحديث بنيته التحتية، والطبقة المتوسطة الأكبر توفر الأساس الاجتماعي للديمقراطية، كذلك ركزت هذه النظرية على الطرق التي أصبحت بها المجتمعات ما قبل الحديثة في الماضي

والحاضر حديثة من خلال تسريع عمليات النمو الاقتصادي والتغيير في الأبنية الاجتماعية والسياسية والثقافية والمكانية، ومن الجدير بالملاحظة في البداية أن التوجه الاجتماعي للتحديث لا يشير ببساطة إلى أن يصبح المرء أو مجتمعه المحلي معاصراً أو "مواكباً للعصر"، بل إنه يحدد محتويات وعمليات معينة للتغيرات المجتمعية في سياق التنمية الوطنية، كما أن نظريات التحديث لا ترتبط بالضرورة بأي علاقة بالتوجهات الفلسفية الأكثر حداثة مثل "الحداثة" و"ما بعد الحداثة"، بل إن المعرفة والأيديولوجية والعلم نفسه يستند إلى فهم ذاتي لطبيعة نسبية تمامًا، وفي حين تضع الأسس الفلسفية لهما أغلب نظريات التحديث في سياق "الحداثة" وليس سياق "ما بعد الحداثة"، فلا ينبغي الخلط بين هذين الاستخدامين المنفصلين لمصطلح الحداثة. (Sethi, Mahendra, 2022: P 165).

وعلى جانب آخر، يرى رواد نظرية التحديث المعاصرين أمثال (برادشو Bradshaw، إسكوبار Escobar، تشيروت Cherut، وشروم Shrum) أن التنمية عبارة عن مسار تطوري موحد تتبعه كل المجتمعات، بدءًا من المجتمعات الزراعية والريفية والتقليدية إلى أشكال ما بعد الصناعة والحضر والحداثة، وبعبارة أخرى، تتبع كل المجتمعات، بمجرد انخراطها في عملية التحديث، تسلسلاً محدداً مسبقاً من مراحل التنمية: الاقتصادات التقليدية، والانتقال إلى الانطلاق، والانطلاق نفسه، والدفع إلى النضج، وعصر الاستهلاك المرتفع، والمجتمع ما بعد الصناعي. وتنبه النظرية إلى الدور المهم للقوى الداخلية ومصادر التنمية الاجتماعية والاقتصادية مثل التعليم الرسمي، والاقتصاد القائم على السوق، والأبنية السياسية الديمقراطية في تسريع وتيرة التحديث، ورغم أن نظرية التحديث لا تستبعد القوى والمصادر الخارجية للتغيير الاجتماعي والتنمية الاقتصادية والعمرانية، فإنها تركز بدرجة أقل على التأثيرات الأجنبية، ولكن من بين التأثيرات الخارجية، يعد العلم استثنائياً لأنه يعتبر مفيداً للدول

النامية من خلال "نقل المعرفة والتكنولوجيا" من الدول المتقدمة، وبعبارة أخرى، يمكن تسريع المجتمعات المحلية (مجتمعات العالم الثالث) نحو التحديث (العمراني، والخدمي، والاقتصادي، والبشري) من خلال "استيراد" رأس المال التقني الغربي، وأشكال التنظيم، والعلوم والتكنولوجيا إلى الدول النامية، بينما يزعم (دبليو روستو Rosto) أن تبني الأساليب العلمية وطرق التفكير العلمية واكتساب المهارات العلمية التكنولوجية أمر بالغ الأهمية في مرحلة "الانتقال إلى الإقلاع" من التنمية التقليدية إلى المتطورة، وعلى هذا الأساس، ينظر أنصار نظرية التحديث إلى العلم والتكنولوجيا باعتبارهما محفزين للتنمية وتطوير البنية التحتية للمجتمعات، حيث يوفر العلم والتكنولوجيا بيئات مواتية للنمو الاقتصادي في الدول النامية من خلال قدرتهما على توفير بروتوكولات عقلانية في صنع القرار من أجل الاستخدام الفعال للموارد المادية والبشرية، كما أن نظرية التحديث لا تعني في واقع الأمر سوى نقل للمعرفة والتكنولوجيا، وهي عملية لا تثير المشاكل، ولا تخضع لأي سياق، ولا تؤدي إلى زعزعة الاستقرار الاجتماعي والثقافي القائم في البلدان النامية، ويبدو أن نظرية التحديث تتجاهل حقيقة مفادها أن قدراً كبيراً من المعرفة والتكنولوجيا التي تشكل أهمية بالغة للتنمية الوطنية والقدرة التنافسية الوطنية تندرج ضمن نطاق إنتاج المعرفة الملكية، وعلى نحو ما، فإن نظرية التحديث تعني ضمناً مخططاً تنموياً متجانساً أحادي الاتجاه، من أعلى إلى أسفل، وهو المخطط الذي ينطبق على كل الهويات والأماكن، وفي غالبية السياقات. (A Ynalvez& M. Shrum, 2015: PP 150-155).

من هنا، فنظرية التحديث هي نهج اجتماعي يسعى إلى فهم عملية التحديث والمتغيرات المؤدية إلى تطور المجتمعات، حيث كانت هذه النظرية هي النهج السائد في التعامل مع قضايا التنمية العالمية في وقت حديث، وتميزت بالبحث عن العوامل التي تفتقر إليها البلدان المتخلفة، والتي يُفترض أنها تسبب افتقارها إلى التنمية، كما

قارنت هذه النظرية بين البلدان النامية والبلدان غير المتقدمة لتحديد الاختلافات بينهما، وقد طرحت هذه الاختلافات كسبب لافتقار العالم الثالث إلى التنمية، مثل الافتقار إلى التكنولوجيا، ونقص رأس المال، والاكتظاظ السكاني وتدني مستوى المعيشة، وتدهور البنية التحتية والخدمات المقدمة، وتلوث المحيط المكاني والبيئي، كما توضح – النظرية– دور العوامل الداخلية للمجتمع في تعميق هذه المشكلات والأزمات، وترى أنه من خلال المساعدات الخارجية، يمكن تطوير المجتمعات التقليدية بطريقة مماثلة لكيفية تقدم العديد من الدول المتقدمة، ووفقًا لنظرية التحديث، فإن تبني الممارسات الحديثة وتفكيك المعايير التقليدية أمر حيوي للتقدم وتحسين جودة حياة سكان الدول النامية. (Perera, Ayesh, 2024: PP 1-6).

وعبر هذا الطرح يتضح، أن الدولة ومجتمعها المدني يلعبان دورًا محوريًا في دفع عجلة التحديث من خلال سياسات ومبادرات تسعى إلى تحسين جودة الحياة للمواطنين، وتُعد مبادرة "حياة كريمة" التي أطلقتها الحكومة المصرية لتطوير قرى الريف في صعيد مصر، بما في ذلك استراتيجية توصيل الغاز الطبيعي، مثالًا عمليًا على كيفية تطبيق مفاهيم نظرية التحديث على أرض الواقع، حيث تسعى هذه الدراسة إلى تقييم نتائج هذه الاستراتيجية على تحسين جودة الحياة في القرى المستهدفة، وذلك من خلال تحليل كيفية مساهمة توصيل الغاز الطبيعي في إحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية تعزز من عملية التحديث في تلك المناطق، ويمكن اعتبار هذه المبادرة جزءًا من جهود أكبر تهدف إلى دمج القرى الريفية في السياق الاقتصادي والاجتماعي الوطني الأوسع، مما يعكس عملية التحديث التي تسعى لتحويل المجتمع الريفي نحو أنماط حياة أكثر تطورًا وازدهارًا، ويتضح ذلك فيما يلي:

أ- **التحديث والتنمية الريفية:**

- نظرية التحديث تركز على التحولات التي تحتاجها المجتمعات التقليدية للوصول إلى حالة من التحديث والنمو الاقتصادي والاجتماعي، وفي هذا السياق، تعد استراتيجية توصيل الغاز الطبيعي للقرى المصرية جزءًا من هذه العملية التحديثية، حيث أن هذه الاستراتيجية تهدف إلى نقل القرى من الاعتماد على أساليب الحياة التقليدية إلى استخدام تقنيات وخدمات حديثة.
- تحسين جودة الحياة عبر توصيل الغاز الطبيعي يعكس عملية إدخال التكنولوجيا الحديثة (الغاز الطبيعي) إلى بيئة ريفية، مما يؤدي إلى تحسين البنية التحتية، وتسهيل الحياة اليومية، وتعزيز معايير الحياة العصرية.

ب- **التحديث والتحول الاجتماعي:**

- نظرية التحديث تتضمن أيضًا تحولاً في القيم والتوجهات الاجتماعية، فعبر دراسة توصيل الغاز الطبيعي، يمكن أن يُلاحظ كيف يؤثر إدخال خدمات حديثة على العلاقات الاجتماعية داخل المجتمعات الريفية، مثل تغيير دور المرأة في الأسرة مع تقليل الأعباء المنزلية أو تغير طبيعة العمل وتوزيع الوقت في الحياة اليومية.

ج- **التحديث والتفاعل مع السياسات الحكومية:**

- تعتمد نظرية التحديث على دور الدولة في دفع عجلة التغيير من خلال السياسات العامة، وتعد مبادرة "حياة كريمة" التي تسعى إلى تطوير قرى الريف المصري عبر توصيل الغاز الطبيعي هي مثال على تدخل الدولة في تحقيق التحديث، وهذا يتوافق مع الفكرة الأساسية في نظرية التحديث بأن الدولة تلعب دورًا رئيسًا في قيادة عملية التغيير الاجتماعي والاقتصادي.

د- **التحديث والاندماج في الاقتصاد الوطني:**

- من منظور نظرية التحديث، فإن توصيل الغاز الطبيعي يمكن أن يُنظر إليه كوسيلة لدمج القرى الريفية في الاقتصاد الوطني بشكل أفضل، حيث يمكن أن

يؤدي تحسين البنية التحتية إلى زيادة الإنتاجية، وتقليل الفجوة بين المناطق الريفية والحضرية، وتعزيز التكامل الاجتماعي والاقتصادي على مستوى الدولة.

٢. نظرية التنمية البشرية (Human Development Theory):

تشير قضايا نظرية "التنمية البشرية" إلى أهمية توسيع الخيارات المتاحة أمام البشر، وأكثر هذه الخيارات أهمية هي أن يعيشوا حياة طويلة وصحية، وأن يتلقوا التعليم وأن يتمتعوا بمستوى معيشي لائق وفي محيط مكاني وبيئي ذا جودة عالية، بينما تتضمن الخيارات الإضافية: الحرية السياسية وضمان حقوق الإنسان واحترام الذات، ويصر نهج التنمية البشرية على أن الهدف الأساسي لسياسة التنمية ينبغي أن يكون توسيع الفرص المتاحة للناس ليعيشوا حياة ذات معنى، ويعد تحقيق النمو الاقتصادي والبشري وسيلة لتحقيق هذه الغاية، وليس غاية في حد ذاته، وباعتباره هدفاً شاملاً، اكتسب النهج أهمية خاصة مع نشر أول تقرير للتنمية البشرية صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام (١٩٩٠)، وقد تطور النهج استجابة للتأكيد الحصري تقريباً الذي أولاه صناع السياسات الإنمائية للنمو الاقتصادي والاستقرار، وقد نشأ هذا النهج نتيجةً لسلسلة طويلة من المقترحات التي ردت على العلل الاجتماعية الناجمة عن هذا التأكيد، والتي شملت مستويات عالية من الفقر، وضعف التعليم والخدمات الصحية والبنية التحتية، وارتفاع التفاوت والبطالة، وجاءت اتجاهات التنمية البشرية استجابة لإشباع الضروريات الأساسية للعيش، وعلاقتها بالأهداف البديلة بما في ذلك تعظيم السعادة المجتمعية والسعي إلى تحقيق النمو الاقتصادي والثقافي وتحقيق الرفاهية بين سكان المجتمعات المحلية، وصولًا لتحسين وضعها في مجال التنمية البشرية. (Stewart& Samman, 2018: PP 1-2).

وقد انبثقت مقولات نظرية "التنمية البشرية" في المقام الأول نتيجةً لشكوك بعض العلماء في ضوء فشل اقتصاديات التنمية في مساعدة البلدان النامية على

الخروج من الفقر، بعد الحرب العالمية الثانية، ويمكن أن يعزى وصول نهج التنمية البشرية (HDA) إلى مشهد نظرية التنمية من خلال ما أشار إليه (أمارتيا سين Amartya) حول أنه يمكن أن يضع الناس هذا النهج في مركز التنمية، ولقد كان لـ(سين)، من خلال عمله المكثف في مجال القدرات، دورٌ فعال للغاية في وضع الأساس النظري لنهج التنمية البشرية، وأشار كذلك بأن الغرض من التنمية هو الازدهار الكامل للبشر وأن التنمية البشرية تعود إلى نهاية التنمية الاقتصادية، كما أن هناك ستة أسباب على الأقل للتنمية البشرية والقضاء على الفقر وتحسين جودة حياة الناس، هم كالتالي: **أولاً**، إنها غاية في حد ذاتها؛ ففي الواقع هذا هو الغرض كله من التنمية، **ثانياً**، يساهم في زيادة الإنتاجية، **وثالثًا**، أنه يقلل من الإنتاجية وبالتالي النمو السكاني، وقد يبدو هذا غريباً، إذ يبدو أن خفض معدلات الوفيات بين الأطفال يعمل على التعجيل بالنمو السكاني، لكن الأسر تحاول الإفراط في التأمين ضد وفيات الرضع، ويؤدي انخفاض معدل وفيات الأطفال إلى الرغبة في تكوين أسر أصغر، **رابعًا**، يؤدي الحد من الفقر إلى الحد من تدهور البيئة الناجم عن تآكل التربة وإزالة الغابات والتصحر وزيادة التلوث، من ثم تدهور جودة الحياة البيئية والاجتماعية لغالبية السكان، **خامساً**، يؤدي نمو المجتمع المدني والديمقراطية إلى قدر أكبر من الاستقرار الاجتماعي، **وسادساً**، جاذبيتها السياسية في أنها تقلل من الاضطرابات المدنية وتزيد من الاستقرار السياسي، فالناس هم في الأساس الثروة الحقيقية للأمة، وبالتالي فإن الهدف الأساسي للتنمية هو تهيئة بيئة تمكنهم من التمتع بحياة طويلة وصحية ومبدعة، والقدرة على الاختلاط بالآخرين دون الخجل من الظهور في الأماكن العامة، بسبب تردي مستوى البنية التحتية وزيادة التلوث. (Noyoo, Ndangwa, 2015: PP 14-15).

ومن هنا، فإن نظرية التنمية البشرية تركز على تحسين جودة حياة الأفراد من خلال تعزيز قدراتهم ومهاراتهم وتمكينهم من الوصول إلى الموارد والخدمات الأساسية، كما أن العلاقة بين نظرية التنمية البشرية وأهداف الدراسة الراهنة يمكن توضيحها في التالي:

أ- **تحسين نوعية الحياة:** نظرية التنمية البشرية تركز على تحسين مستوى المعيشة للأفراد، وهي تتضمن تعزيز الوصول إلى خدمات أساسية مثل الصحة والتعليم والطاقة، وفي سياق الدراسة، توصيل الغاز الطبيعي يُعتبر خطوة نحو تحسين جودة الحياة في القرى من خلال توفير مصدر طاقة أكثر نظافة وأماناً.

ب- **التمكين الاقتصادي:** النظرية تؤكد على أهمية تمكين الأفراد اقتصاديًا لتمكنهم من تحسين حياتهم، وتوصيل الغاز الطبيعي يمكن أن يُساهم في تعزيز الاقتصاد المحلي من خلال توفير فرص عمل جديدة وتحسين كفاءة الأنشطة الاقتصادية في القرى.

ج- **التنمية المستدامة:** نظرية التنمية البشرية تسعى لتحقيق التنمية المستدامة التي تُحسن من جودة الحياة دون التأثير السلبي على الموارد المستقبلية، واستخدام الغاز الطبيعي بدلاً من الوقود التقليدي يمكن أن يُعتبر جزءًا من استراتيجية التنمية المستدامة، حيث يوفر بديلاً أكثر نظافة وفعالية وأقل تكلفة.

د- **التفاوت بين المناطق:** نظرية التنمية البشرية تتناول قضايا التفاوت بين المناطق وتعمل على تقليص الفجوات، وفي حالة قرى صعيد مصر توصيل الغاز الطبيعي يمكن أن يُساهم في تقليل الفجوة بين هذه المناطق والمناطق الأكثر تطوراً، مما يعزز العدالة الاجتماعية والتنمية المتوازنة.

ذ- **تحقيق الرفاهية الشاملة:** التنمية البشرية تركز على الرفاهية الشاملة، بما في ذلك الصحة والبيئة والأمن، وتوصيل الغاز الطبيعي يمكن أن يحسن من ظروف المعيشة عبر توفير طاقة أكثر أمانًا وصحة مقارنة بالوقود التقليدي.

وبالتالي يمكن القول إن رصد نتائج توصيل الغاز الطبيعي في إطار مبادرة "حياة كريمة" يعكس تطبيقاً عملياً لمبادئ نظرية التنمية البشرية من خلال تحسين جودة الحياة، وتعزيز التنمية المستدامة، وتقليص الفجوات بين المناطق.

٣. نظرية الاستدامة (Sustainability Theory):

تحاول "نظرية الاستدامة" تحليل الاستجابات الاجتماعية لمواجهة المشاكل البيئية والثقافية، ويسعى النموذج الاقتصادي منها إلى دعم رأس المال الطبيعي والمالي؛ بينما يسعى النموذج البيئي إلى تحقيق التنوع البيولوجي والسلامة البيئية؛ في حين يسعى النموذج السياسي إلى تعزيز الأنظمة الاجتماعية التي تحقق الكرامة الإنسانية، وعبر هذا المنظور، تسعى الاستدامة إلى تحقيق القدرة على الحفاظ على بعض الكيانات أو النتائج أو العمليات بمرور الوقت، فقد يُنظر إلى الزراعة أو إدارة الغابات أو الاستثمار المالي على أنها مستدامة، بمعنى أن النشاط لا يستنفد الموارد المادية التي يعتمد عليها، ويشير الاستخدام المماثل "للاستدامة" إلى تهيئة الظروف الاجتماعية؛ فعلى سبيل المثال، قد يُطلق على معاهدة السلام أو السياسة الاقتصادية أو الممارسة الثقافية اسم المستدامة إذا لم تستنفد دعم المجتمع السياسي، بينما تحدد الاستدامة الطرق التي تعرض بها المشاكل البيئية ظروف الأنظمة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية الصحية للخطر، حيث إن التحدي السياسي المتمثل في الاستدامة على المستوى العالمي يثير مجموعة من المشاكل الأساسية والأهداف الشاملة، ومن خلال التركيز على التبعية البيئية للأنظمة الاقتصادية والاجتماعية تسلط الاستدامة الضوء

على التأثيرات المتبادلة بين التدهور البيئي الناجم عن الأنشطة البشرية والمخاطر التي تشكلها المشاكل البيئية العالمية على الأنظمة البشرية، وعلى هذا فإن نظرية الاستدامة تثير سؤالاً أساسياً مفاده: هل يمكن للنشاط البشري أن يحافظ على نفسه وأهدافه بنجاح دون استنفاد الموارد التي يعتمد عليها؟ إن طرح هذا السؤال يوجه الانتباه نحو التأثير الكوكبي للنشاط البشري ومتانته بمرور الوقت، وبالتالي فإنه يستفز التأمل في طريقة وأغراض المجتمع البشري العالمي، بينما تشير مشاكل مثل فقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ إلى النطاق العالمي لقوى البشرية وحجم المخاطر التي تتعرض لها، ويبدو أن التخفيف من تأثير هذه المشاكل ومخاطرها يتطلب الإصلاح عبر العديد من الأنظمة البشرية "المالية والسياسية والإنتاجية والطاقة والنقل، وحتى الاتصالات والبنية التحتية". (JENKINS, 2024: PP 1-4).

وعلى الرغم من ظهور نظرية "الاستدامة" أو "المستدامة" لأول مرة في القرن العشرين، إلا أن القضايا المكافئة لها استخدمت لعدة قرون، حيث تتمتع فكرة التنمية المستدامة بتاريخ طويل، فقد استخدمت الجبال والغابات والأنهار بشكل عقلاني وفقًا لقوانين الطبيعة بدلاً من الإفراط في استغلالها، ومنذ ذلك الحين، تم اتخاذ تدابير مختلفة لحماية الموارد الطبيعية، مثل إنشاء إدارات مخصصة، وفرض احتكار الدولة، وجمع الضرائب فيما يتعلق بالجبال والحدائق، وبعد ذلك، تمت مناقشة أسباب مختلفة للتدهور البيئي، بما في ذلك الزراعة وقطع الأشجار والتعدين، وتشير "الاستدامة" أيضًا إلى أن هناك شيء لا يزال بإمكان الناس الاعتماد عليه عندما يكون كل شيء آخر غير مستدام، ويمكن ملاحظة أن الفكر المبكر للتنمية المستدامة انعكس بشكل أساسي في الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، في حين ينتقد نموذج الاستدامة ممارسات المجتمع البشري تجاه الطبيعة، ويعترف بالعقلانية الجزئية للعالم الحالي وهو على استعداد للتنازل، فالناتج المحلي الإجمالي الأخضر (للصين) على سبيل المثال هو

مؤشر يحدد الناتج المحلي الإجمالي بعد خصم الخسارة الناجمة عن الضرر البيئي، وإذا كانت نتيجة الناتج المحلي الإجمالي الأخضر منخفضة أو سلبية، فهذا يعني أن الاقتصاد يتطور على حساب الضرر البيئي، والذي لن يكون مستدامًا، وإلا فسيتم اعتبار التنمية الاقتصادية مستدامة، ومع ذلك، يفترض هذا المنطق وجود استبدال كامل بين الموارد الطبيعية والموارد الأخرى، وفي ظل هذا التفكير، تميل البلدان إلى خفض سعر الموارد الطبيعية بشكل مصطنع لتعزيز النمو الاقتصادي، مع الأخذ في الاعتبار تأثير استنفاد الموارد الطبيعية، والأضرار الناجمة عن التلوث البيئي واستثمار رأس المال البشري على الثروة الوطنية وتحسين جودة حياة المواطنين، لذلك، ففي **الأمد القريب،** يجب أن نمارس اقتصادًا صارمًا، ونقضي على النفايات، ونعزز بناء مجتمع موجه نحو الحفاظ على البيئة وذا جودة معيشية عالية، أما في **الأمد البعيد،** فينبغي لنا أن نبذل الجهود لتحسين رأس المال البشري ليحل محل رأس المال الطبيعي، بما في ذلك استبدال الطاقة الأحفورية بالطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح أو على الأقل الاعتماد على الغاز الطبيعي كبديل مؤقت، وبالنسبة للدول النامية، فهناك حاجة ماسه إلى سياسات إضافية تعالج الفقر الريفي وتُحسن من أحوال قاطنيه، وتعزز من قيم المساواة بين الأجيال في التنمية المستدامة. (Shi, Longyu & et al, 2019: PP 1-12).

ومن خلال هذا الطرح لبعض قضايا هذه النظرية، يمكن إيجاد علاقة بين أهداف الدراسة الراهنة ونظرية الاستدامة، تتضح خلال النقاط التالية:

أ- **الاستدامة البيئية:**

- توصيل الغاز الطبيعي إلى القرى يساهم في تقليل الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية مثل الفحم والخشب، مما يقلل من الانبعاثات الضارة ويحافظ على البيئة.

- تحسين نوعية الهواء في القرى من خلال تقليل التلوث يعتبر جزءاً من الجهود الرامية لتحقيق استدامة بيئية.

ب- **الاستدامة الاقتصادية:**

- توصيل الغاز الطبيعي يقلل من تكاليف الطاقة للأسر ويساهم في توفير موارد مالية يمكن توجيهها لتحسين جودة الحياة بشكل عام.
- توصيل الغاز قد يؤدي إلى تحفيز النشاط الاقتصادي المحلي من خلال خلق فرص عمل جديدة، مما يعزز التنمية الاقتصادية المستدامة.

ج- **الاستدامة الاجتماعية:**

- تحسين البنية التحتية، مثل توصيل الغاز الطبيعي، يعزز من شعور الاستقرار والأمان الاجتماعي، وهو جزء من تعزيز العدالة الاجتماعية والاستدامة الاجتماعية.
- مبادرة "حياة كريمة" تركز على تحقيق تنمية شاملة ومتكاملة، وهو ما يتماشى مع مبدأ الاستدامة الذي يدعو إلى تلبية احتياجات الحاضر دون التأثير على قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها.

د- **التنمية المستدامة كهدف شامل:**

- مبادرة "حياة كريمة" تسعى لتحقيق تنمية متوازنة ومستدامة على جميع المستويات (الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية)، وهو ما يتماشى مع الأهداف العالمية للتنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة.
- الاستراتيجيات التي تشمل تحسين البنية التحتية، مثل توصيل الغاز الطبيعي، تعتبر أدوات لتحقيق أهداف الاستدامة الشاملة، بما في ذلك القضاء على الفقر، تعزيز الصحة الجيدة والرفاه، وتوفير طاقة نظيفة وبأسعار معقولة.

ومن خلال هذه العلاقة، يمكن تطوير الدراسة لتقييم نتائج توصيل الغاز الطبيعي على الاستدامة في قرى صعيد مصر ضمن إطار مبادرة "حياة كريمة"، وكيف يمكن لهذه الجهود أن تكون نموذجًا لتحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات الريفية.

٤. نظرية العدالة الاجتماعية (Social Justice Theory):

تسعى نظرية "العدالة الاجتماعية" إلى تحقيق التوزيع العادل والرحيم لثمار النمو الاقتصادي، فالجميع يستحقون حقوقًا وفرصًا اقتصادية وسياسية واجتماعية وخدمية متساوية، وفتح أبواب الوصول والفرص للجميع، وخاصة أولئك الأكثر احتياجًا، فالعدالة الاجتماعية هي الفضيلة التي ترشدنا في خلق تلك التفاعلات الإنسانية المنظمة التي نسميها المؤسسات، وفي المقابل، توفر لنا المؤسسات الاجتماعية، عندما يتم تنظيمها بشكل عادل، إمكانية الوصول إلى ما هو جيد للشخص، سواء بشكل فردي أو في ارتباطاتنا بالآخرين، كما تفرض العدالة الاجتماعية أيضًا على كل منا مسؤولية شخصية للعمل مع الآخرين لتصميم مؤسساتنا وتحسينها باستمرار كأدوات للتنمية الشخصية أو المجتمعية، تحقيقًا لمبدأ المساواة في الحقوق والفرص المتكافئة للجميع، والمساواة في المعاملة مع وضع هذه القيم الأساسية في الاعتبار، حيث تشتمل العدالة الاجتماعية على مجموعة واسعة من القضايا التي تدافع عن المعاملة العادلة لجميع الناس، بغض النظر عن العرق أو الجنس أو التوجه الجنسي أو القدرة أو الوضع الاجتماعي أو العمراني أو الاقتصادي، وتشمل بعض قضايا العدالة الاجتماعية الأكثر إلحاحًا ما يلي: أ. **عدم المساواة الاقتصادية والعمرانية:** حيث تتسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء في العديد من البلدان، وهذه قضية عدالة اجتماعية رئيسية تؤدي إلى نقص الفرص أمام الفقراء والمهمشين ومجتمعاتهم المحلية، ب. **الظلم العنصري:** يتأثر الملونون وقاطني جنوب البلدان –في كثير من الأحيان– بشكل غير متناسب بالفقر والجريمة والعنف ويواجهون التمييز في العمل والإسكان والتعليم، ج. **الظلم بين**

الجنسين: حُرمت النساء والفتيات تاريخيًا من نفس الحقوق والفرص التي يتمتع بها الرجال ويواجهن التمييز في مكان العمل والتعليم والسياسة، د. **ظلم الإعاقة:** غالبًا ما يُحرم الأشخاص ذوو الإعاقة من نفس الحقوق والفرص التي يتمتع بها الأشخاص غير المعاقين ويواجهون التمييز في العمل وفي مجتمعاتهم، ذ. **الظلم البيئي:** غالبًا ما يتأثر الأشخاص ذوو البشرة الملونة والمجتمعات ذات الدخل المنخفض بشكل غير متناسب بالتلوث البيئي، وتدني البنية التحتية والخدمات العامة، والتأثيرات السلبية لتغير المناخ ومسبباته. (SDF, 2024: PP 1-3).

وفي هذا الإطار، تعد القضية الرئيسة لنظرية "العدالة الاجتماعية" هي الوصول إلى المعاملة العادلة والوضع المتساوي لجميع الأفراد والمجموعات الاجتماعية داخل أي دولة أو مجتمع ما، فضلًا عن تعزيز المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية أو القوانين أو السياسات التي توفر بشكل جماعي مثل هذه العدالة والإنصاف، ويتم تطبيقه عادةً على الحركات التي تسعى إلى العدالة والإنصاف والإدماج وتقرير المصير أو أهداف أخرى للسكان المضطهدين أو المستغلين أو المهمشين أو المهملين حاليًا أو تاريخيًا، ومن ناحية أخرى، غالبًا ما يُفهم أن العدالة الاجتماعية تساوي العدالة نفسها، كذلك تتصور العديد من التفسيرات الضيقة –إلى حد ما– أن العدالة الاجتماعية تساوي العدالة التوزيعية أو تشكلها جزئيًا، عبر التوزيع العادل والمنصف للفوائد والأعباء الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وإنما وفقًا لبعض التفسيرات الأخرى، تشمل العدالة الاجتماعية أيضًا، تكافؤ الفرص للمساهمة في الصالح العام والاستفادة منه، بما في ذلك تولي المناصب العامة (يشار إلى مثل هذه القراءات أحيانًا باسم "العدالة المُساهمة")، وهناك تفسيرات أخرى تروج لهدف أقوى يتمثل في المشاركة المتساوية من جانب جميع الأفراد والجماعات في جميع المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الرئيسة، كما تهتم نظرية العدالة الاجتماعية

بالظروف المؤسسية التي تشجع على التنمية الذاتية الفردية وتقرير المصير، حيث يُفهَم الأول باعتباره نقيضاً للقمع، والثاني باعتباره نقيضاً للهيمنة، وفي هذا الصدد أشارت الفيلسوفة الأميركية (مارثا نوسباوم Martha) إلى أن المجتمع العادل يعزز من قدرات الأفراد على الانخراط في الأنشطة الضرورية لحياة "إنسانية" حقيقية، بما في ذلك، القدرة على عيش حياة كريمة، واستخدام العقل بطرق "محمية وبضمانات حرية التعبير"، والمشاركة بشكل هادف في صنع القرار السياسي، وهناك تفسيرات أخرى تحدد العدالة الاجتماعية، أو العدالة ذاتها، من حيث فئات عريضة من حقوق الإنسان، بما في ذلك النطاق الكامل للحقوق المدنية (مثل الحق في الحرية الشخصية والمشاركة في الحكومة)، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية (مثل الحق في العمل والتعليم والعيش الكريم في بيئة ذات جودة عالية)، وحقوق التضامن أو حقوق المجموعة (مثل الحق في الاستقلال والتنمية الاقتصادية)، ومن هنا فالعدالة الاجتماعية تعد هدفاً حقيقياً للحركات الإصلاحية الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية، وبصورة عامة، تشكل المثل العملية للعدالة الاجتماعية محاولة لتحقيق مفهوم معين للعدالة الاجتماعية في دولة أو مجتمع معين، وعلى هذا، فإن هذه المثل تميل إلى التباين وفقاً للظروف الديموغرافية والثقافية التي تسعى إلى تحقيقها، وقد تعتمد أيضاً على الرؤى الاجتماعية العلمية الحالية للمؤسسات التي يتعين إصلاحها أو إلغاؤها أو إنشاؤها. (Duignan, Brian, 2024: PP 1-2).

وفي هذا السياق، تمثل مبادرة "حياة كريمة" في مصر، وخاصة استراتيجية توصيل الغاز الطبيعي إلى قرى صعيد مصر، تطبيقًا عمليًا لنظرية العدالة الاجتماعية، حيث تهدف هذه المبادرة إلى تحسين جودة الحياة في المناطق الريفية المهمشة، والتي عانت تاريخيًا من نقص في الخدمات الأساسية مثل الغاز الطبيعي، ومن خلال توفير هذه الخدمة الحيوية، تسعى المبادرة إلى تقليل الفجوة بين المناطق الريفية والمناطق

الحضرية، وتعزيز المساواة في الوصول إلى الموارد الأساسية، وتوصيل الغاز الطبيعي ليس مجرد تحسين للخدمات، بل هو خطوة نحو تحقيق العدالة الاجتماعية، حيث تُمكّن الأسر الريفية من الحصول على نفس مستوى الراحة والأمان الذي تتمتع به المناطق الأكثر تقدمًا، وتُظهر الدراسة الراهنة كيف يمكن أن تسهم مبادرات كهذه في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توفير البنية التحتية والخدمات العامة التي ترفع من مستوى معيشة الفئات الأكثر احتياجًا، وتضمن لهم فرصًا متكافئة للحياة الكريمة.

مناقشة عامة للنظريات:

من خلال هذه النظريات سوف تنطلق الدراسة في جانبها الميداني في ضوء القضايا الآتية:

- تركز **نظرية التحديث** على عملية الانتقال من المجتمعات التقليدية إلى المجتمعات الحديثة عبر تبني التقنيات والأنظمة الاجتماعية الجديدة، وتُعتبر البنية التحتية، مثل توصيل الغاز الطبيعي، جزءًا لا يتجزأ من هذا التحول، حيث تسهم في تحديث نمط الحياة وتطوير المجتمعات الريفية، ومن منظور نظرية التحديث، يمكن النظر إلى مبادرة "حياة كريمة" كخطوة رئيسة في نقل هذه المجتمعات من حالة تقليدية تعتمد على وسائل بدائية إلى مجتمعات حديثة تعتمد على مصادر طاقة متطورة، مما يسهم في تحسين مستوى المعيشة وتحديث البنية التحتية.
- تنشد **نظرية التنمية البشرية** تعزيز قدرات الأفراد وتحسين جودة حياتهم من خلال توفير فرص متساوية في التعليم والصحة والعمل والخدمات، وتُعنى هذه النظرية بتقييم رفاهية الإنسان عبر مجموعة من المؤشرات، مثل الدخل ومستوى المعيشة والتعليم والصحة، ويمكن اعتبار توصيل الغاز الطبيعي في قرى صعيد مصر كمساهم رئيس في تعزيز التنمية البشرية في هذه المناطق، من خلال توفير مصدر

طاقة آمن ومستدام، ويمكن تحسين صحة السكان من خلال تقليل الاعتماد على وسائل الطهي التقليدية الملوثة، وتمكين الأسر من توجيه مواردها إلى مجالات أخرى مثل التعليم وتحسين المعيشة.

- تهدف **نظرية الاستدامة** إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية دون المساس بالموارد الطبيعية أو البيئة، بحيث تكون الأجيال القادمة قادرة على الاستفادة منها، وتتبنى هذه النظرية مبدأ التوازن بين الاحتياجات الحالية والمستقبلية، ويعد توصيل الغاز الطبيعي إلى القرى الريفية داعم لأهداف الاستدامة من خلال تقليل الاعتماد على مصادر الطاقة غير المتجددة والملوثة، مثل الخشب والفحم والبوتاجاز، إضافة إلى ذلك، يساهم تحسين البنية التحتية في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة في هذه المناطق، مما يضمن استمرارية الفوائد للأجيال القادمة.
- تدعو **نظرية العدالة الاجتماعية** إلى توزيع عادل للموارد والخدمات بين جميع فئات المجتمع، مع التركيز على حقوق الفئات المهمشة والمحرومة، وتركز هذه النظرية على إزالة التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق المساواة في الفرص، وتأتي مبادرة "حياة كريمة" كتجسيد عملي لمبادئ العدالة الاجتماعية، حيث تستهدف تحسين الظروف المعيشية للفئات الأكثر احتياجًا في صعيد مصر، من خلال توصيل الغاز الطبيعي، كما تهدف المبادرة إلى تقليل الفجوة بين المناطق الريفية والحضرية، وتحقيق توزيع عادل للخدمات الأساسية، مما يساهم في تعزيز العدالة الاجتماعية في هذه المجتمعات.

ومن هنا، تكشف هذه المناقشة عن عناصر استراتيجيات تطوير البنية التحتية، مثل توصيل الغاز الطبيعي، ونتائجها على تحسين جودة الحياة في القرى الريفية في صعيد مصر، كما يتضح أن هذه الاستراتيجيات ليست مجرد تحسينات فنية، بل هي تحولات اجتماعية وثقافية تهدف إلى تحديث المجتمعات، وتعزيز التنمية البشرية، وتحقيق الاستدامة، وضمان العدالة الاجتماعية في المجتمع.

قائمة المراجع

1) AFDC (2023); ***Natural Gas Benefits and Considerations***, USA, afdc.energy.
2) Aivazian, Sergey (2016); ***Quality of Life and Living Standards Analysis An Econometric Approach***, Germany, De Gruyter.
3) American Gas Association (2023); ***Advancing America's Agriculture; The Value of Natural Gas to U.S. Agriculture and Agrochemicals***, USA, AGA.
4) Aptus House (2022); ***Gas Connections: Navigating the Challenges and Opportunities***, UK, Aptus excels.
5) Bianco, Adele& et al (2019); ***Italian Studies on Quality of Life***, Germany, Springer International Publishing.
6) Bondarenko V.& et al (2023); ***Strategic Directions Of Marketing Activities Of Agricultural Organizations***, Ukraine, International Science Group.
7) C. Enders, Judith & Remig, Moritz (2014); ***Theories of Sustainable Development***, UK, Taylor & Francis.
8) C. Land, Kenneth& C. Michalos, Alex (2011); ***Handbook of Social Indicators and Quality of Life Research***, Holland, Springer Netherlands.
9) Costa, Carlos& et al (2019); ***CyberParks – The Interface Between People, Places and Technology New Approaches and Perspectives***, Germany, Springer International Publishing.
10) Craig, Gary (2018); ***Handbook on Global Social Justice***, UK, Edward Elgar Publishing, Incorporated.
11) DTE (2024); ***Benefits of Natural Gas***, USA, DTE Energy.
12) Duignan, Brian (2024); ***social justice***, USA, Encyclopaedia Britannica.

13) E. McCarthy, George (2017); ***Marx and Social Justice Ethics and Natural Law in the Critique of Political Economy***, Holland, Brill.
14) Fayers, Peter& Machin, David (2016); ***Quality of Life The Assessment, Analysis and Reporting of Patient-reported Outcomes***, New York, Wiley.
15) Harris, Jonathan& et al (2013); ***A Survey of Sustainable Development Social And Economic Dimensions***, USA, Island Press.
16) https://gate.ahram.org.eg/daily.
17) https://gate.ahram.org.eg/News/4803466.aspx.
18) https://mcit.gov.eg/ar/decent_life.
19) https://www.youm7.com.
20) Inspire (2024); ***What is Natural Gas Used For?***, USA, inspire cleanenergy.
21) Izharuddin, Alicia& et al (2019); ***Research for Social Justice***, USA, CRC Press.
22) JENKINS, Willis (2024); ***Sustainability Theory***, USA, BerkshirePubGrp.
23) M. Riley, Donna (2008); ***Engineering and Social Justice***, Germany, Springer.
24) MET (2024); ***Essential natural gas safety tips***, Switzerland, METGroup Countries.
25) Nesoff, Irwin (2022); ***Human Service Program Planning Through a Social Justice Lens***, UK, Taylor & Francis.
26) Noyoo, Ndangwa (2015); ***Social Policy and Human Development in Zambia (e-pub)***, South Africa, Kwarts Publishers.
27) OECD (2023); ***Net Zero, Climate and Economic Resilience in a Changing World***, France, OECD Publishing.

28) OECD, Asian Productivity Organization (2022); ***Identifying the Main Drivers of Productivity Growth A Literature Review***, France, OECD Publishing.

29) P. Kassianos, Angelos (2022); ***Handbook of Quality of Life in Cancer***, Germany, Springer International Publishing.

30) P. Rogers, Peter& et al (2012); ***An Introduction to Sustainable Development***, UK, Earthscan.

31) Perera, Ayesh (2024); ***Modernization Theory: Definition & Examples***, London , Simply Psychology.

32) Pol, Enric& et al (2016); ***Handbook of Environmental Psychology and Quality of Life Research***, Germany, Springer International Publishing.

33) SDF (2024); ***What is Social Justice?***, USA, San Diego Foundation.

34) Sethi, Mahendra (2022); ***Sustainable Societies: Transition from theories to practice***, Germany, Universitätsverlag der Technischen Universität Berlin.

35) Shi, Longyu & et al (2019); ***The Evolution of Sustainable Development Theory: Types, Goals, and Research Prospects***, Switzerland, MDPI.

36) Stewart, Frances & Samman, Emma (2018); ***Advancing Human Development: Theory and Practice***, USA , UNDP.

37) Straaten, Jan & et al (2013); ***Sustainable Development: Concepts, Rationalities and Strategies***, Holland, Springer Netherlands.

38) UN (2019); ***Decent Life (Hayah Kareema): Sustainable Rural Communities***, USA, Sdgs.UN.

39) United States (2012); ***United States Code***, USA, Office of the Law Revision Counsel of the House of Representatives.

40) United States Energy (2009); ***Annual Energy Outlook***, USA, Energy Information Administration, Office of Energy Markets and End Use, U.S. Department of Energy.

41) W Mundt, Jrn (2011); ***Tourism and Sustainable Development Reconsidering a Concept of Vague Policies***, Berlin, E. Schmidt.

42) W. Marans, Robert& et al (2024); ***Handbook of Quality of Life Research Place and Space Perspectives***, UK, Edward Elgar Publishing.

Critical Trends on the Concept of Quality of Life

Abstract;

The research tackles the concept of quality of life as a complex phenomenon that includes economic, social, environmental and cultural aspects that affect the well-being of individuals and communities. It focuses on improving the quality of life in Egyptian villages as a strategic goal that requires the enhancement of developmental initiatives and projects, while highlighting the importance of the availability of basic services such as natural gas delivery. The study also addresses a set of sociological concepts and theories necessary to understand the complex relationship between development and social and economic structure, including modernity, sustainable development, equality and justice. Moreover, it highlights the importance of evaluating natural gas delivery strategies in the context of local community interaction with new changes, stressing the need to understand the challenges and opportunities facing rural communities in Upper Egypt. It aims to provide a comprehensive analysis of the different dimensions of quality of life and development, which contributes to clarifying how to apply these concepts effectively to improve living conditions in Egyptian villages.

Keyword: Trends, Theory, Criticism, Quality, Life.